



الفصل السادس

مستقبل الوجود الأمريكي

في العراق

الدكتور

هيثم الكيلاني

عميد وسفير سابق، باحث في الشؤون الاستراتيجية والسياسية
والعسكرية، دمشق

مستقبل الوجود الأمريكي في العراق

د. هيثم الكيلاني

مقدمة:

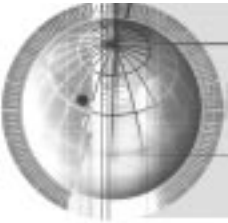
جدير بالذكر أن الوجود العسكري الغربي أصبح يشكّل حساسية سياسية خاصة؛ فعلى الرغم من أن درجة هذه الحساسية خفّت أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١ م)؛ فإنها عادت فاشتدت في إثر العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق ٢٠٠٣ م واحتلاله من قِبَل قوات هذا العدوان، وتهديد سورية ولبنان وإيران من قِبَل القوات الأمريكية.

ويمكن القول، تاريخياً، بأن منطقة الشرق الأوسط لم تخلُ قط، وبخاصة في القرن العشرين الماضي، من وجود عسكري أجنبي، بشكلٍ ما من الأشكال، ولسببٍ ما من الأسباب، والوجودان العسكريان: الأمريكي في العراق، والإسرائيلي في فلسطين والجولان ومزارع شبعا اللبنانية؛ مثالان على ذلك، ولقد تصاعد هذا الوجود، وبخاصة في العراق وفلسطين، حتى بلغ أوجَه في حربَي الخليج الثانية (١٩٩١ م) والثالثة (٢٠٠٣ م) وفي فلسطين.

وإذا كان الوجود العسكري من مخلفات الاستعمار الأجنبي في المنطقة؛ فإنه لم يعد مرتبطاً بذلك حسب التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فهو في العراق يدّعي أنه يدافع عن نفسه وعن «الديمقراطية»، وهو في فلسطين يدّعي أنه يدافع عن نفسه و«يقاوم الإرهاب»، وهو يهدّد سورية ولبنان وإيران لأنها تقف مع شعبي العراق وفلسطين، وتقاوم الاحتلال حالها في ذلك حال الشعوب العربية كلها.

وحينما نشبت أزمة وحرب الخليج الثانية؛ اعتمدت الولايات المتحدة على قوات دولية، ومنها أمريكية، بلغت إذ ذاك أكثر من نصف مليون جندي، من أجل تحقيق الترتيبات اللازمة لعمليات درع الصحراء وعاصفة الصحراء وسيف الصحراء. أما حينما قادت الولايات المتحدة حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣ / ٣ / ٢٠)؛ فقد اعتمدت على بعض القوات الأمريكية - وكانت تشكّل قوام قوات العدوان - والبريطانية والإسبانية والأسترالية وغيرها؛ من أجل أن تقود حملة لغزو العراق واحتلاله وتجريده من أسلحة التدمير الشامل - التي لم تعثر على أدلة امتلاك العراق لها أو لبعضها حتى الآن - وإهارة نظامه.

وهكذا أضحت الوجود العسكري الأجنبي في بعض أنحاء المنطقة العربية ركناً أساسياً من أركان الاستراتيجيات الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فالإلى جانب وجود القوة متعددة الجنسيات (M F O) في مصر، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة للعراق والكويت (UNIKOM)، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

لبنان (UNIFIL)، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فصل القوات في سورية (UNDOF)؛ عقدت دولة الكويت أربع اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا وروسيا الاتحادية، وعقدت مملكة البحرين مع الولايات المتحدة اتفاقية دفاعية، وعقدت دولة قطر مع إنكلترا مذكرة تفاهم دفاعية. وكان ذلك كله في ظل أزمة وحرب الخليج الثانية^(١).

أما بشأن حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣م)؛ فلم تُنشر معلومات بعد عن الوجود العسكري الأمريكي، والأجنبي بصورة عامة، في منطقة الخليج العربي؛ سوى ما أُعلن عنه بشأن غزو العراق من قِبَل قوات أمريكية يبلغ حجمها ١٣٠ ألف جندي، يضاف إلى ذلك أن القيادة الأمريكية كانت متمركزة في قاعدة «العيدد» و«سيلية» في دولة قطر. وقد لا يكون منهاجاً دقيقاً وعلمياً التعامل مع هذا الوجود بتحديد حجمه وأنواعه بأرقام دقيقة؛ ذلك أنه وجود متطور زيادة ونقصاناً، ومتغير بمضامينه التسليحية ومواضع تركزه. وإن كان ممكناً القول إن محطات زمنية معينة، شهدت أحداثاً جذرية، تشكّل منعطفات مهمة، ومن المؤكد أن حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية-الإيرانية، ١٩٨١ - ١٩٨٨م)، وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١م)، وحرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣م)؛ تشكّل أهم تلك المنعطفات.

لقد جاء قبول بعض أنحاء الوطن العربي بوجود عسكري غربي في المنطقة - وهو قبول متفاوت الأسباب والحجم من دولة إلى أخرى - معبراً عن سياسات هذه الدول في إثر انتهاء حرب الخليج الثانية، وتحرير دولة الكويت، وإعادة الشرعية إليها. وكان مؤتمر القمة العربي (القاهرة: ٩ - ١٠ / ٨ / ١٩٩٠م) واضحاً في قراره، فبعد أن أعلن تأييده للإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى إعمالاً لحق الدفاع الشرعي؛ أقر بأنه يتم «وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت».

لقد بُنيت هيكلية الوجود الغربي، وبخاصة الوجود الأمريكي، على عدة ركائز؛ منها:

١ - الترتيبات الأمنية الشائبة: وذلك فيما بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي، كل على حدة، والولايات المتحدة. وهذه الترتيبات قاصرة، من الناحية الزمنية، على عصر ما بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١م)، وفي فترة ما قبل حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣م) وأثنائها وبعد احتلال العراق. وكانت الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية قد عُرِفَتْ؛ في حين أن ما يخصّ هذه الترتيبات في حرب الخليج الثالثة لم يُعرف بعد.

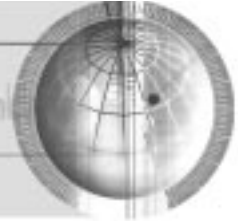
٢ - الاحتلال والاستعمار: مثل ما قامت به القوات الأمريكية والبريطانية وسواهما من احتلال العراق واستعمارهما. ومهما كانت صفة وجود هذه القوات ومدته في العراق؛ فهو وجود احتلالي استعماري، فقد

(١) هذه المعلومات مستقاة من نشرات وجرائد عربية وأجنبية مختلفة، ومن تقارير مراكز أبحاث متعددة.





مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



وصف قرار مجلس الأمن (١٤٨٣) في (٢٢/٥/٢٠٠٣م) دولتين محددين، هما الولايات المتحدة وبريطانيا، بأنهما «دولتان قائمتان بالاحتلال».

٣ - عدم الاحتفاظ بوجود عسكري ضخم: اتجهت الإدارة الأمريكية، بصفة عامة، إلى عدم الاحتفاظ بوجود عسكري ضخم في المنطقة؛ باعتبار أن العراق أصبح الآن - بعد احتلاله - هو المستودع لهذا الوجود، وبخاصة في البر والجو. فحسب قول الإدارة الأمريكية الحالية، لا يتجاوز الوجود العسكري الأمريكي في العراق ١٣٠ ألف جندي أمريكي، في حين أنه كان في حرب الخليج الثانية نصف مليون جندي تقريباً.

٤ - الانطلاق من العراق لتغيير المنطقة: حيث تستخدم الإدارة الأمريكية احتلالها العراق منطلقاً لتهديد سورية ولبنان وإيران، ولتغيير الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

مسار البحث:

سوف يبحث هذا الجزء من التقرير في العناصر التي تتحكم في مستقبل الوجود الأمريكي في العراق، والسيناريوهات المستقبلية لهذا الوجود، ثم إمكانية تأثير القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية في قضية الاحتلال الأمريكي للعراق، وفي قضية مستقبل الوجود الأمريكي في العراق.

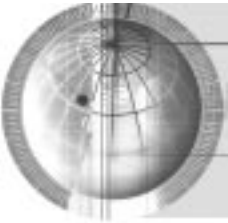
ومن المتوقع، لأسباب سنذكرها في غضون التقرير، أن يستمر الوجود الأمريكي في العراق فترة طويلة من الزمن يصعب تحديدها، ولكن هذا لا يمنع من أن تخطط الإدارة الأمريكية لإحياء الديمقراطية في العراق، وتسليم الشعب العراقي سلطات كثيرة، وقد بدأت هذه الإدارة بالتخطيط لذلك، وفي تقديرنا أن الاحتلال الأمريكي للعراق ستطول فترته، فقوات الاحتلال الأمريكي لم تدخل العراق ولم تحارب شعبه لكي تحرره وإنما لتستعمره.

أولاً: العناصر التي تتحكم في تشكيل توقع طول فترة الاحتلال الأمريكي للعراق (التوقع الذي يريّجه الباحث):

أ - النفط:

يشكّل النفط أهم مطلب أمريكي، فبواسطته تستطيع الإدارة الأمريكية أن تسيطر على العالم، وبخاصة القوى الكبرى فيه، فالنفط هو محرك الآلة الغربية بجناحيها الأوروبي والأمريكي، وهو مصدر القوة فيها ولها. ومنذ قديم الزمان - أي منذ اكتشاف النفط كمحرك للآلة - وحتى الآن؛ لا يزال التحكم فيه يعني: القدرة على الهيمنة على النظام العالمي، والتأثير المباشر في القوى المحركة أو الفاعلة في ذلك النظام.

ولقد أدركت الإدارة الأمريكية هذه الحقيقة التاريخية، والتي سعت إلى معالجتها والتصدي لها منذ عام ١٩٧٤م، حين أقض مضجعها ونال من قدرتها العالمية الحظر العربي الجزئي على النفط يومذاك، ولم تلجأ



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

الدول العربية النفطية إلى وسيلة الحظر الجزئي آنئذ إلا كسبيل للتأثير في نتائج الحرب العربية-الإسرائيلية ومصيرها عام ١٩٧٣ م.

وإذا كان حوض بحر قزوين (الذي يشمل دول أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان مع أجزاء من روسيا الاتحادية وإيران) يختزن في جوفه نحو ٢٧٠ مليار برميل من النفط؛ أي حوالي خمس احتياطيات العالم الإجمالية المؤكدة من النفط؛ فإن الخليج العربي- وفيه العراق- يختزن في جوفه ٦٧٥ مليار برميل من النفط؛ أي أكثر من خمس احتياطيات العالم من النفط. ولهذا يمكن القول بأن الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة الخليج العربي ذو تاريخ قديم، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

من بين الأهداف التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى شنّ الحرب على العراق في حرب الخليج الثالثة، ومن قبلها في حرب الخليج الثانية؛ كان هدف وضع اليد على النفط العربي- سواء في منطقة الخليج العربي أو العراق- أكثرها تأثيراً. فقد كان قرار ضمان وصول الولايات المتحدة إلى مخزونات النفط العربي أكثر القرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية الحالية وسابقتها تأثراً بالحاجة إلى النفط؛ إذ إن الإدارة الأمريكية الحالية وسابقتها تستطيع السيطرة على دول العالم، وبالتالي النظام العالمي، من جراء وضع اليد على منابع النفط وممراته؛ لهذا نجد أن الإدارة الأمريكية الحالية تركّز على حماية حقول النفط العربي، ووضع اليد عليها، والدفاع عن خطوط التجارة البحرية (أي الممرات). ولأن الكثير من هذا النفط يرد من أقطار الخليج العربي، ومنها العراق، فإن الولايات المتحدة، بوصفها قوة إمبراطورية إمبريالية، تريد مراقبة الأحداث في منطقة الخليج، والبقاء فيها، حيث يتدفق النفط، وحيث ترى الولايات المتحدة أن هذه التدفقات تحتاج- في نظرها- إلى حماية، ولو أدى الأمر إلى شنّ حربين؛ هما حرب الخليج الثانية (١٩٩١م) وحرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣م).

لهذا ركّزت الإدارة الأمريكية الحالية وسابقتها على ربط السياسة الخارجية بأهداف المجمع الصناعي والعسكري الأمريكي، وعلى وجوب تفريق المنافسة الاقتصادية عن التنافس الأيديولوجي. ويعني هذا - من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية- وضع أمن النفط في المقام الأول؛ ذلك أن النفط الأمريكي معرّض للنضوب، وكمية استهلاكه تزداد سنوياً بنسبة ٢,٢٠٠ مليون برميل، والمستهلك منه في عام ٢٠٢٠م سيبلغ، كما هو متوقع، ٢٤,٧٠٠ مليون برميل يومياً. والعراق يملك، حسب مختلف التقديرات، أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية. وهناك ترجيح بأن العراق سيصبح بعد عقدين من الزمن من الدول الكبرى المنتجة للنفط، فالعراق يسهم في الإنتاج العالمي بنسبة ٣٪ على الرغم مما أصاب صناعة النفط فيه من أضرار، وعلى الرغم من كل معوّقات الاحتلال، والعراق اليوم ينتج حوالي ٢,٥٥٠ مليون برميل يومياً.

وإذا كان النفط الدافع الأول للإدارة الأمريكية كي تحتلّ العراق؛ فإن حماية أمن إسرائيل كان الدافع الثاني؛ ذلك أن الإدارة الأمريكية أدركت أن النفط، إنتاجاً ومروراً، يمكن أن يتعرض للخطر بفعل الصراع



العربي - الإسرائيلي . ومن هنا جاء المشروع الأمريكي لتسوية الصراع عبر خريطة الطريق .

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة استوردت في عام ٢٠٠١ م فقط ٢٨٥ مليون برميل من العراق ، واستوردت من المملكة العربية السعودية ٥٨٥ مليون برميل ، ومن الكويت ٨٨ مليون برميل^(١) ، ومن بقية أنحاء العالم ٤٥٣ مليون برميل . ولهذا فإن الولايات المتحدة ودول أوروبا ودول العالم تحتاج إلى النفط العربي ، ومنه النفط العراقي ، ولذلك فمن وجهة النظر الاستراتيجية أن من يضع يده على موارد النفط في العالم ، يمسك بمفتاح القوة الاقتصادية في العالم ، ومن بعدها بالأوضاع الاستراتيجية العالمية .

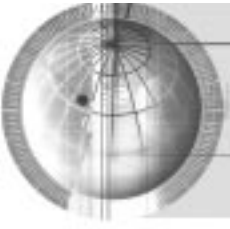
ب - (إسرائيل) والحرب على العراق :

استطاعت الولايات المتحدة بحربها في أفغانستان أن تباشر مكافحة الإرهاب بزعمها ، ولكنها في احتلالها العراق لا تخدم محاربة الإرهاب ؛ وإنما تخدم (إسرائيل) بشكل مباشر ، وتخلط ، بقصد ووعي ، ما بين الأعمال الإرهابية من جهة ، وبين المقاومة الوطنية ضد الاحتلال من جهة أخرى ، وهو خلط أعطى الضوء الأخضر لـ (إسرائيل) كي تشن حربها الإبادية ضد الشعب الفلسطيني .

انتهزت (إسرائيل) فرصة تحوّل أنظار الرأي العام العالمي ورأي أهل منطقة الشرق الأوسط وأجهزة الإعلام فيهما نحو الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق ؛ فصعدت عملياتها في حربها الإبادية هذه ، وهذا ملاحظ في الأسابيع الثلاثة التي استغرقتها الحرب على العراق (٢٠ / ٣ / ٢٠٠٣ م - ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م) ، فقد أرادت الإدارة الأمريكية وإنكلترا من حربهما على العراق أن تحققا عدة أهداف ؛ منها هدف حماية (إسرائيل) والحفاظ على أمنها وسلامتها ، وهدف السعي إلى تجذير (إسرائيل) عضواً أصيلاً في منطقة الشرق الأوسط ، وليس عضواً دخيلاً كما هي الحال الآن ، وهذا يفتح المجال واسعاً أمام (إسرائيل) من أجل الهيمنة على المنطقة سياسياً وأمنياً واقتصادياً وثقافياً ، وخاصة أن خطة غزو العراق واحتلاله وضعت من قبل ثلاثة يهود صهيونيين أمريكيين فصاغوا هدفها الرئيس بأنه : إسقاط أو إخراج العراق من دائرة العداء للصهيونية و (إسرائيل) ، والضغط على سورية حتى تمتنع عن دعم المكاتب الإعلامية لبعض المنظمات الفلسطينية ، وحماية المقاومة الوطنية اللبنانية ، ودعم مقاومة الشعب الفلسطيني ، والمقاومة الوطنية للشعب العراقي .

لقد كثرت وتنوعت التهديدات الأمريكية ضد سورية ولبنان وإيران ، فإلى جانب غزو العراق واحتلاله ، وإلى جانب انحياز الإدارة الأمريكية لـ (إسرائيل) انحيازاً يكاد يكون مطلقاً على حساب الحقوق العربية ، وبخاصة حقوق الشعب الفلسطيني ؛ فإن أحد أهداف الغزو الأمريكي للعراق هو وضع سورية ولبنان بين فكّي كمْاشة يحاصران سورية ، وهما (إسرائيل) والنظام العراقي الجديد الموالي للولايات المتحدة ، وكذلك وضع

(١) انظر : Emmanuel Todd: AFrès L Emfire: Esseusur La décomposition..SysTéme american, Eolition Gallimard : 2002.



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

إيران - وهو بلد إسلامي - بين فكي كمشاة، وهما أفغانستان والنظام الجديد في العراق. ولا ننسى هنا أن الإدارة الأمريكية تعتبر إيران أحد أضلاع محور الشر.

لقد ضمن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن انتصاراً عسكرياً سهلاً في العراق، ولكنه الآن يعاني كثيراً من أزمة المستنقع الذي رمى فيه قواته، فالمقاومة الوطنية الشعبية العراقية ضد الاحتلال أخذت تشكل عناصر المستنقع الذي رمت فيه قوات الاحتلال نفسها.

سعت الإدارة الأمريكية إلى أن تضمن مصالحها في المنطقة، وهي في الوقت نفسه تسعى إلى تحقيق ما أمكن من مصالح الصهيونية و (إسرائيل)، وبخاصة ما يتعلق بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وإذا كان تحقيق هذه المصالح يتطلب تغيير جوهر النظام العربي الإقليمي وشكله بما يحقق الهدف الأمريكي - الصهيوني؛ فإن الإدارة الأمريكية تقدم على ذلك ما دام هذا التدخل يحقق بعض الأهداف الأمريكية والصهيونية.

لقد تضررت منظمة الأمم المتحدة من ذلك كله، ومن الواضح أن المحور الذي يجمع أنصار قواعد الشرعية الدولية لا يدير سياسة صدامية مع الولايات المتحدة كدولة؛ وإنما يدير سياسة تهدف إلى التأثير في السياسة الأمريكية؛ أي أنه يهدف إلى حصر الصدام مع الإدارة الأمريكية الحالية فقط، وهو أمر يسترعي الانتباه وحسبانه كعامل متغير.

ج - خريطة جديدة للشرق الأوسط :

كانت الولايات المتحدة قد سعت، في أزمان مختلفة، إلى إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط، والشرق أوسطية صيغة سعت الولايات المتحدة إلى ترويجها في المنطقة على أساس إدماج (إسرائيل) عضواً طبيعياً في المنطقة، وإذا كانت أهداف (إسرائيل) الصهيونية لا تتحقق بكاملها في المشروع الأمريكي «خريطة الطريق»؛ فإن هذا لا يعني أن إسرائيل ستطوي بعض أهدافها الصهيونية، وإنما يعني تأجيل ما لا يمكن تحقيقه في الوقت الراهن إلى ظرف آخر تتوفر فيه الشروط المناسبة، مع العلم بأن الولايات المتحدة كانت قد بدأت بوضع الأسس الاقتصادية والعلمية للمنطقة في مؤتمرات سُميت «مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - الدار البيضاء ١٩٩٤م، عمان ١٩٩٥م، القاهرة ١٩٩٦م، الدوحة ١٩٩٧م». وقد توقف مسلسل هذه المؤتمرات بعد أن قاطعت دول كثيرة المؤتمر الأخير في إثر وضوح السياسة الإسرائيلية المدمرة لعملية التسوية السلمية التي انطلقت من مؤتمر مدريد ١٩٩١م.

ويعتبر مشروع النظام الشرق أوسطي النموذج البراجماتي لخريطة المنطقة، وخصوصاً أن عدة دول عربية استجابت لمؤتمرات بناء القاعدة الاقتصادية لهذا المشروع، والذي لم يعد خافياً أنه يشكل هدف الولايات المتحدة الساعي إلى تقويض النظام الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية، أما السوق العربية المشتركة التي اتخذت قمة بيروت (٢٨ / ٣ / ٢٠٠٢م) بشأنها قراراً محدداً؛ فيمكن تحويلها بسهولة - حسب الرأي الأمريكي -



إلى سوق شرق أوسطية بضم تركيا و (إسرائيل) إليها في المرحلة الأولى، وإيران في المرحلة الثانية .
وإذ يسعى الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط ؛ فإن العناية التي تكمن وراء هذا المسعى هي خدمة (إسرائيل) والمصالح الأمريكية ومنها النفط . وإذا كانت بعض عوامل المشروع الأمريكي مكوّنة الآن ؛ فإن العامل الأهم والأكبر والمسيطر بين جميع تلك العوامل هو الرضا الشعبي العربي في المنطقة ، فالأمة العربية هي صاحبة المنطقة ، وما لم يكن قط في مصلحتها وأهدافها سيكون مصيره السقوط .

وإذا ما حدث هذا «الافتراض» - وهو سيحدث في الإطّار الديمقراطي - فسيكون على روما الجديدة (أي واشنطن والإدارة الأمريكية فيها) أن تتذكر ما حدث لروما القديمة (أي الإمبراطورية الرومانية) حين سيطر المتطرفون عليها ، فعجلّوا بسقوطها من الداخل ، فتهافتوا مواقعها في الخارج .

إن أيّ تطوّر في الشرق الأوسط ، سواء اتخذ شكل مذابح وتدمير واعتقال واغتيال وعمليات تجريف ترتكبها (إسرائيل) في فلسطين ، أو خريطة جديدة تعدّها الإدارة الأمريكية وتسعى إلى تطبيقها ، أو انفجار إقليمي تتولّى (إسرائيل) إطلاقة وتسييره عبر البوابة السورية أو البوابة اللبنانية أو كليهما ، بإيعاز وحماية من واشنطن أو برضاها ، أو اتخذ شكل حرب يشنّها تحالف تقوده الولايات المتحدة لاحتلال العراق واستعمارها وتمزيق أوصاله ، سيكرّس حالة الاستقطاب بين شعوب الأمتين العربية والإسلامية ، وسيطلق العنان للحرب بين الحضارة الإسلامية والجانب الأمريكي من الحضارة الغربية .

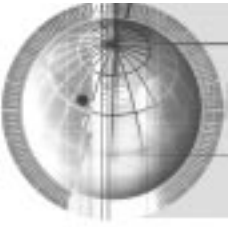
لا شك في أن التعرّض لمستقبل الشرق الأوسط وتصور احتمالات رسم خريطة جديدة لها سياسياً أو أمنياً أمر لا يخلو من المخاطر :

ولعل الخطر الأول : هو أن الموضوع يتعلق بالمستقبل وحساب الاحتمالات وموازن القوى .

أما الخطر الثاني : فهو نقص المعلومات وخطأ بعضها ، فالمنطقة لا تزال في حمأة الصراع ، ولكل صراع قواعده وطوائره وحدود أمانه ، ويعني هذا أن المعلومات الآتية من منطقة الصراع تخضع لشروط التقنية والتصفية .

والخطر الثالث : هو أن مصطلح «منطقة الشرق الأوسط» لا يزال غير مقنّن سياسياً ولا جغرافياً ، وخصوصاً أنه مصطلح ينبع من علاقة المنطقة بالآخر ، وهي علاقة تخضع للمتغيرات السياسية . ولهذا وجدنا أن معنى هذه المنطقة يضيق حتى يصبح «الشرق الأدنى» ، ويتسع حتى يشمل آسيا الوسطى ودول بحر قزوين .

وهناك ظواهر عدة ولدت - أو تولّد - لدى الإدارة الأمريكية التوجّه نحو رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط ، وتجسّد «خريطة الطريق» جزءاً من المشروع الأمريكي الكلي ، فخريطة الطريق مبنية على رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن التي عبّر عنها في خطابه يوم ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٢ م ، وهي رؤية ترى في فلسطين دولتين إحداهما (إسرائيل) ، وثانيتهما «الدولة الفلسطينية» ، وحتى تكون رؤية الرئيس بوش مكتملة الشكل ، فقد



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف الصراع

غدت «خريطة الطريق» مشروعاً دولياً؛ إذ نال تأييد اللجنة الرباعية المشكلة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والأمين العام للأمم المتحدة.

من بين الظواهر التي تعلّلت بها الإدارة الأمريكية من أجل وضع خريطة جديدة للمنطقة:

١ - لقد مضى على آخر خريطة للمنطقة، وهي خريطة سايكس-بيكو، أكثر من ٨٧ عاماً (١٦/٥/١٩١٦م)، وهي معاهدة صيغت نتيجة محادثات سرية بين مندوب بريطانيا مارك سايكس، ومندوب فرنسا جورج بيكو. وقد عرض المندوبان على روسيا القيصرية نتيجة محادثتهما فوافقت عليها؛ في مقابل اعتراف دولتيهما بحق روسيا بضمّ مناطق معينة من آسيا الصغرى بعد الحرب. وقسمت المعاهدة المشرق العربي إلى خمس مناطق استعمارية، وبقيت المعاهدة سراً لا يدري بها العرب حتى نشرتها الحكومة السوفيتية في إثر ثورة ١٩١٧م، وقد جرت في تاريخ العالم مياه كثيرة وتبدّلت تلك المياه، وجرت حربان عالميتان، وقامت دول وألغيت دول، وجرت حروب إقليمية كثيرة، واستقلت شعوب، وقامت منظمة دولية جديدة، وشهدت منطقة الشرق الأوسط عدة حروب في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي، وثلاث حروب في منطقة الخليج العربي، وغير ذلك من وقائع التاريخ المعاصر، وبالرغم من ذلك ظلت معاهدة (سايكس-بيكو) مهيمنة، وظل التقسيم الذي رسمته باقياً.

٢ - كان خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يوم ٢٤/٦/٢٠٠٢م من أسباب صنع مشروع جديد لخريطة الشرق الأوسط، فقد عبّر ذلك الخطاب عن «رؤية» مضمونها دولتان: إحداهما (إسرائيل)، وثانيتهما الدولة الفلسطينية. وبالرغم من أن قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة برقم (١٨١) في ٢٩/١١/١٩٤٧م رسم الحدود الفاصلة بين الدولتين؛ فلم تحدّد «الرؤية» حدوداً لـ (إسرائيل)، وتركت الأمر خاضعاً للتفاوض، حاله في ذلك حال قضية اللاجئين الذين حفظت الجمعية العامة لهم حق العودة والتعويض بقرارها ذي الرقم ١٩٤ في ١١/١٢/١٩٤٨م؛ أي أن خطاب الرئيس الأمريكي جاء تعديلاً لقراري المجتمع الدولي، وضامناً لتفوّق (إسرائيل) وعدوانيتها، وبناءً على هذا الخطاب جاء المشروع الأمريكي «خريطة الطريق»، والذي نال فيما بعد تأييد اللجنة الرباعية الدولية.

٣ - اختلاف مفهوم الحرب على العراق، وحماسة الإدارة الأمريكية لقيادة حرب عدوانية عليه بغية تغيير نظامه، وإزالة قوة عربية معادية لـ (إسرائيل) وللصهيونية، والسيطرة على النفط العربي.

٤ - الحرب على الإرهاب في كل زمان ومكان، واعتبار الإسلام والمسلمين - وإن كانت الإدارة الأمريكية قد نفت ذلك مراراً وبصيغ مختلفة - مصدراً من مصادر «الإرهاب».

٥ - هناك خشية من أي مشروع وحدوي عربي، وخاصة أن الوحدة المصرية-السورية (١٩٥٨-١٩٦١م) بالرغم من جزئيتها؛ حظيت بدعم شعبي عربي كبير، ولا بد من تفتيت التجزئة الحالية؛ حتى يصبح «توحيد التجزئة» هدفاً قومياً ووطنياً.



٦ - الوضع العربي الراهن ، وما فيه من وهن وانقسام ؛ بحيث يعتبر بيئة مناسبة لفرض مشروع الخريطة الجديدة للمنطقة .

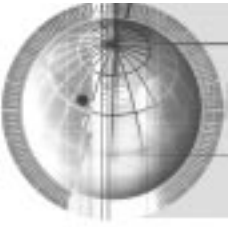
٧ - كان دور (إسرائيل) في عصر الحرب الباردة مندرجاً في الاستراتيجية الأمريكية ضد الشيوعية والاتحاد السوفييتي ؛ في حين أن بعض الدول العربية رفضت ذلك ، أما بعد أحداث ١١ / ٩ / ٢٠٠١ م فقد اندرج دور (إسرائيل) في إطار الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب ، وقد انتهزت (إسرائيل) هذا الوضع فشنت حربها الإبادة ضد الشعب الفلسطيني الذي ساندته الدول العربية والدول الإسلامية في مقاومة الاحتلال ، وقومت تلك المقاومة على أنها حركة تحرر وطني ، في حين أن الإدارة الأمريكية الحالية تبنت المفهوم الإسرائيلي عن تلك المقاومة بأنها «أعمال إرهابية» ، وهنا يمكننا تفسير تلك الظاهرة التي أبداهها رئيس وزراء (إسرائيل) الأسبق شمعون بيريز ؛ حين اقترح انتساب (إسرائيل) إلى جامعة الدول العربية شريطة إبدال اسم هذه المنظمة الإقليمية بجعلها جامعة الدول الشرق أوسطية .

د - مشروع «إمبراطورية أمريكية» :

شكّلت نزعة الولايات المتحدة نحو تزعم النظام العالمي وأمركة العالم محور أنشطة مختلف الإدارات الأمريكية ، وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم . فمقولة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب : «إن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكياً» ؛ هي امتداد لمقولة الرئيس فرانكلين روزفلت : «إن قدرنا هو أمركة العالم» .

ولا تُقوّم الولايات المتحدة اليوم على أنها مجرد «قوة عظمى» أو «دولة مهيمنة» ؛ وإنما هي تؤسس «إمبراطورية» على قدر مقاييس العصر في القرن الحادي والعشرين ، ولكنها في الوقت نفسه تعيد إلى الأذهان سياسات وسلوكيات الإمبراطوريات السابقة ، وخاصة الإمبراطوريتين الرومانية والبريطانية ، فلم تحظ دولة قط ، منذ العهد الروماني بمثل هذه السيطرة الثقافية والاقتصادية والعلمية والثقافية والعسكرية التي تحظى بها الولايات المتحدة اليوم ، وخاصة أنها لا تعاني منذ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق ومعسكره الاشتراكي منافسة قوية وغالبة .

ثمة مظاهر عدّة لهذه الإمبراطورية ؛ منها ذلك التفسير الأمريكي الذي يقول : «إن إطلاق النار من قبل وحدات الدفاع الجوي العراقي على الطائرات الأمريكية والبريطانية المغيرة على منطقتي الحظر الجوي ؛ هو انتهاك ماديّ لقرار مجلس الأمن ١٤١١ في ٨ / ١١ / ٢٠٠٢ م» ؛ في حين أن الأمين العام للأمم المتحدة - وهو أحد الأطراف الذين يحق لهم تفسير قرارات مجلس الأمن ، إضافة إلى مجلس الأمن نفسه الجهة الوحيدة ذات الحق في تفسير قراراته - فسّر الواقعة على أنها ليست خرقاً مادياً للقرار ، وقد تجنب مجلس الأمن إصدار قرار أو بيان مفسّر .



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

ومن تلك المظاهر أيضاً: طيّ الولايات المتحدة مفعول قرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٤٠٥ المؤرخ في ١٩/٤/٢٠٠٢م، والقاضي بتشكيل لجنة لتقصّي الحقائق، شكّلها مجلس الأمن في إثر أحداث «مخيم جنين» الذي تعود مسؤوليته إلى وكالة الغوث (أونروا) الدولية، ونظراً إلى أن (إسرائيل) رفضت دخول اللجنة إليها والتعامل معها؛ فقد تولّت الإدارة الأمريكية مهمة طيّ تنفيذ القرار ثم دفنه.

ومن تلك المظاهر أيضاً: القرار الذي أصدره مجلس الأمن برقم ١٣٧٣ في ٢٨/٩/٢٠٠١م - أي بعد ١٧ يوماً من أحداث ١١/٩/٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن -، ففي هذا القرار ما يمكن اعتباره إنشاء حق جديد للدولة - أي دولة - في أن تعلن الحرب على الآخر ساعة تشاء إذا ما تأكدت أو شُبه لها بأن هذا الآخر يقوم بعمل تقرّر الدولة المعلنة للحرب أنه عمل إرهابي، وعلى هذا فقد أعلنت (إسرائيل) حربها الإبادة على الشعب الفلسطيني؛ لأنها تأكدت أن هذا الشعب يقاوم الاحتلال والاستعمار، فوصفت حركة التحرر هذه بأنها «تنظيم إرهابي»، وأقنعت الإدارة الأمريكية بوجهة نظرها هذه. واستناداً إلى مواقف الإدارة الأمريكية وسياساتها تجاه حركة التحرر الوطني الفلسطينية وحرب (إسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني؛ يمكن القول بأن الإدارة الأمريكية تستخدم حرب (إسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني واحتلال العراق من أجل رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط.

ومن المنتظر أن تواصل الإدارة الأمريكية حربها الهادفة إلى تأسيس إمبراطوريتها بفتح الصفحة الرابعة من سجل حروبها، فقد كانت الصفحة الأولى في أفغانستان، والثانية في فلسطين بتوجيه أمريكي وقوات إسرائيلية، والثالثة في العراق، والرابعة في بعض دول منطقة الشرق الأوسط، كسورية أو لبنان أو إيران، وخاصة بعد أن استصدرت الإدارة الأمريكية من الكونجرس الأمريكي قانون «محاسبة سورية واستقلال لبنان» في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣م.

وفي إطار هذه الإمبراطورية؛ تأتي منطقة الشرق الأوسط لتشكّل مكانة خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، حتى إن معظم مبادئ الرؤساء الأمريكيين قد بُنيت على شؤون هذه المنطقة. ويعتبر - الآن - النفط العربي و (إسرائيل) هما العنصران المهمان في هذه المكانة، فمن النفط ومن أمن (إسرائيل) وحمايتها وتبني احتلالها واستعمارها؛ يتولّد التوجه الاستراتيجي الأمريكي بشأن الاحتفاظ بقوات عسكرية في منطقة الخليج العربي، وتتولد الإرادة الأمريكية بضمّان التفوق (الإسرائيلي)، وبخاصة العسكري والعلمي والتقني والاقتصادي، وقد أدّت هذه التوجهات الأمريكية إلى ضرورة تحجيم أو ضرب بعض الأنظمة العربية والإسلامية؛ إذا ما تعارضت في سياساتها ومناهجها مع الإرادة أو المصالح الأمريكية؛ مع اعتبار أمن (إسرائيل) مصلحة أمريكية.

وتشكّل العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية ظاهرة فريدة من نوعها، حيث ترتبط قوة عالمية عظمى بكيان



استعماري غاصب احتلالي ارتباطاً لم يحدث له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية ، وهي علاقة أثبتت أنها أقوى من أي تحالف مكتوب ، ف (إسرائيل) - في نظر الولايات المتحدة - مصدر خدمة ونفع للولايات المتحدة في المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والخارجية ، وركيزة رئيسة من ركائزها في المنطقة . ولهذا من المتوقع أن يكون لـ (إسرائيل) دور رئيس في مشروع الخريطة الجديدة للمنطقة ، وخاصة أن رسم هذا الدور يجيء في إطار المسعى الأمريكي المتواصل للانفراد بامتلاك أزمنة القرن الحادي والعشرين .

إن ما تسعى إليه (إسرائيل) ، وبدعم الولايات المتحدة ، هو أن تصبح دولة إقليمية ذات قوة عظمى ، وخاصة باحتكارها السلاح النووي ومنع أي دولة عربية أو إسلامية من امتلاك هذا السلاح ، والحفاظ على حالة التخلف والتبعية والتجزئة ، وتغيب أسس الدفاع المشترك من الوطن العربي والعالم الإسلامي . إن (إسرائيل) بسعيها هذا تمهد الأرض المناسبة لكي تفرض الإدارة الأمريكية مشروع خريطتها الجديدة ، ذلك أن الخلل في المنطقة - وغياب الأمن والاستقرار في العراق نموذج لذلك - يعدّ شرطاً ضرورياً لكي تسهل إعادة تنظيم المنطقة بالشكل الذي يناسب الإدارة الأمريكية و (إسرائيل) . إن الجهد الضاغط الذي بذلته الولايات المتحدة قبيل وأثناء وبعد مؤتمر مدريد (١٩٩١م) لإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم ٣٣٧٩ (١٩٧٥م) الخاص بإقران الصهيونية بالعنصرية ؛ نموذج على ذلك ، كما أن حماية الإدارة الأمريكية لاحتلال (إسرائيل) للأراضي العربية نموذج آخر .

ولا يخلو مشروع الإمبراطورية الأمريكية من أنصار عقدين يحللون ويسوّغون التوجه الأمريكي^(١) ، وعلى هذا فإن الولايات خاضعة لتأثير عاملين رئيسين : أولهما الإرهاب الذي أدّى إلى أحداث ١١/٩/٢٠٠١م ، وثانيهما : امتلاك قوة جبارة متفوقة .

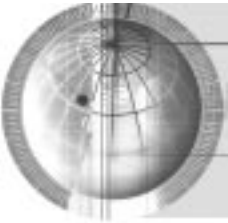
بيد أن هذا التوجه الإمبريالي - الذي عبّر عنه الكاتب الأمريكي جون إيكبري - لدى الإدارة الأمريكية يلقي معارضة واضحة في الفكر الأوروبي ، ونكتفي بالإشارة إلى النقد الذي لقيته هذه الدعوة في فرنسا وألمانيا وغيرهما من الدول الأوروبية .

ويمكن القول بأن الإدارة الأمريكية الحالية تخضع لثلاثة عوامل رئيسية :

أولها : الفكر الاستراتيجي الجديد الذي اتصفت به إدارة الرئيس جورج بوش الابن .

وثانيها : عزم تلك الإدارة على أن تكون الولايات المتحدة القوة العالمية الأولى وقائد النظام العالمي من

(١) في عدد سبتمبر - أكتوبر ٢٠٠٢م من مجلة «الشؤون الخارجية الأمريكية» ، دراسة مفصلة للدكتور جون إيكبري ، أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة جورج تاون الأمريكية ، عنوانها «الطموح الأمريكي الإمبريالي» ، يسوّغ فيها أن تعيد الولايات المتحدة صوغ النظام العالمي الراهن ، ومن الملاحظ في الدراسة الدعوة إلى عدم التقيد بالقواعد والمعايير السائدة في المجتمع العالمي ، وهو ما يعطي الولايات المتحدة الحق في وضع القواعد والمعايير التي ترى أنها يجب أن تسود في المجتمع العالمي ، وينتهي الباحث إلى توقع أن تعيش الولايات المتحدة في عالم أكثر عداءً وانقساماً .



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

خلال حكم إمبراطوري عالمي .

وثالثها: حماية (إسرائيل) وتبني احتلالها وسياساتها الخاصة بالصراع العربي - الإسرائيلي، وتقويمها على أنها تدافع عن نفسها وتحارب «الإرهاب» الفلسطيني .

هـ - مبدأ بوش :

لمعظم الرؤساء الأمريكيين مبادئ أساسية أو استراتيجية تحكم سياساتهم الخارجية ومذاهبهم العسكرية، وهو تقليد أمريكي قديم، تعود جذوره إلى «مبدأ مونرو» في القرن التاسع عشر، وهو - يومذاك - مبدأ يحرم على الدول الأوروبية أن تتدخل في شؤون أمريكا اللاتينية، ويبرز هنا «مبدأ ريجان» بشأن إسقاط الأنظمة أو الحركات الثورية، وما بين هذين المبدأين مبادئ كثيرة ارتبطت بأسماء رؤساء؛ من بينهم ترومان وأيزنهاور ونيكسون وغيرهم .

ومن الطبيعي أن يقترن اسم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بمبدأ خاص به، فهو قد تولي الحكم في فترة اتسمت بزوال العدو (أي الاتحاد السوفيتي السابق ومعسكره الاشتراكي)، وبأحداث ١١/٩/٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن، وهي أحداث هزت الولايات المتحدة كلها واستدعت وقوف دول كثيرة مع هذه الدولة التي تعرضت لهجمة شرسة أودت بحياة الألوف من الشعب الأمريكي، وضربت أعظم مؤسسات الولايات المتحدة في الاقتصاد والدفاع .

لذلك أرسل الرئيس بوش يوم ٢٠/٩/٢٠٠٢م إلى الكونغرس وثيقة تضمنت معالم رئيسة للمذهب العسكري الجديد وللسياسة الخارجية الأمريكية، عنوانها بـ «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة» .

وكانت معاهد ومراكز عدة قد أسهمت في صياغة هذه الوثيقة، وذلك في إطار استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وهي - أي الوثيقة - مؤلفة من ٣٣ درجة، وكان الرئيس بوش عبّر عن بعض أفكارها في مناسبات كثيرة، سواء قبل أحداث ١١/٩/٢٠٠١م أو بعدها . وقد تضمنت الوثيقة أبواباً عن الاقتصاد العالمي، وبناء تحالفات دولية لمحاربة «الإرهاب»، و «الدول المارقة» التي تملك أسلحة تدمير شامل، وبناء البنى التحتية للديمقراطية . وتركّز الوثيقة على كيفية استخدام المساعدات الخارجية والدبلوماسية العامة، والمؤسسات الدولية؛ مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرهما؛ لتحقيق النصر في المعركة الدائرة بين مختلف القيم والأفكار . وتدعو إلى دعم الحكومات المعتدلة والعصرية وخاصة في العالم الإسلامي؛ لضمان عدم نشوء الظروف والأيديولوجيات التي تعزز الإرهاب .

وتعدّ الوثيقة تعديلاً جديداً لكل أسس النظام العالمي المتمثل في بعض مظاهره في ميثاق الأمم المتحدة، فالعلاقات الدولية منذ «معاهدة ديستغاليا ١٦٤٨م» قامت على مبدأ السيادة الداخلية للدولة، ومبدأ المساواة القانونية في النظام الدولي، وهو المبدأ الذي أخذ به ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ في حين أن الوثيقة تشير إلى أن الإدارة الأمريكية لا تولي مبدأ سيادة الدولة



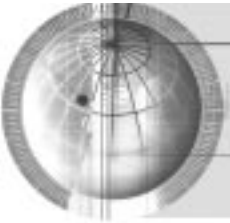
الاحترام الكافي . وهي إذ تفعل ذلك ؛ فإنها تجعل الدفاع عن مصلحة الأمن القومي الأمريكي مفضلاً على ما سواه ، فأمن كل دولة ينبغي أن يخضع للأمن الأمريكي وإلا أصبحت تلك الدولة «مارقة» أو جزءاً من «محور الشر» ! وبذلك تُنصب الإدارة الأمريكية نفسها ، بهذه الوثيقة ، حاكماً مطلقاً للعالم ، وتؤسس النظام الإمبراطوري ، فإن خرجت دولة ما على هذا النظام - حسب تقدير الإدارة الأمريكية - أو أوت جماعة خارجة على ذلك النظام ؛ فإن تلك الدولة تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة ، أو - في أقل الأحوال - تهديداً محتملاً ، وهو ما يستدعي معالجته بشكل استباقي ، ومن هنا ركزت الوثيقة على مبدأ «الحرب الاستباقية» ، ويعود إلى الإدارة الأمريكية وحدها أن تقرر فيما إذا كانت دولة ما «مارقة» أو تؤوي جماعة إرهابية أو تمدّها بالعون .

تتضمن الوثيقة معالم ترسم مذهباً عسكرياً جديداً ، وخاصة بعد أحداث ١١ / ٩ / ٢٠٠١ م ، وبعد الخطب والتصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي ومعاونوه . ويمكن القول بأن مجموعة تلك الخطب والتصريحات كانت الإرهاصات الأولى للمذهب العسكري الأمريكي الجديد الذي تضمنته الوثيقة المؤلفة من تسعة فصول ، فقد أحدث الرئيس بوش تغييراً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ؛ جوهره أن الولايات المتحدة في موقع قوة لا يُنازع . ويعني هذا أن على الدولة أن تستخدم هذا الموقع في خدمة الإنسانية كلها من أجل أن تعم القيم الأمريكية الكرة الأرضية . ويعني هذا أيضاً - حسب الوثيقة الأمريكية - أن على الدولة أن تمسك بالمبادرة دائماً فلا تتخلّى عنها لحظة قط ، وأن تبني ميزان القوى بشكل يجعلها منحازة لقيم مفهومات الدولة ، وأن تنقل الحرب إلى حيث الإرهابيون والدول الراحية لهم . وعلى الدولة - أي الولايات المتحدة - أن تعمل ضد المخاطر البازغة قبل أن تتشكل تماماً ، وإذا لم تفعل ذلك ؛ فإن التاريخ سيحاكم أولئك الذين رأوا التهديدات قادمة وأخفقوا في التحرك .

وهكذا أصبحت الحرب الاستباقية ونقل الحرب إلى أرض العدو مبدأين رئيسيين في المذهب العسكري الأمريكي ، ويعني هذا أن جميع تجارب الإنسانية قبل ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٢ م قد أصبحت في حالة طيٍّ أو تجنب أو إهمال أو تناس مقصود ، ولهذا حدّدت الوثيقة لنفسها هدفاً هو : «المساعدة على جعل العالم ليس أكثر أمناً فقط وإنما أفضل أيضاً» .

جاءت الوثيقة لتوضح كيف ستصوغ القوة «الوحيدة» دورها العالمي بعد انحلال الاتحاد السوفيتي وبعد إعلان الحرب على الإرهاب ، فركزت على مفهوم تصعيد التفوق العسكري والنفوذ العالمي ، ومنع القوى الأخرى - سواء كانت دولا أو تكتلات - من التساوي مع ذلك التفوق الذي يجب الحفاظ عليه بزيادة الإنفاق العسكري وتعزيز التفوق التقني .

تقدم الوثيقة «رؤية شاملة للسياسة الخارجية الأمريكية» - أي نظرة الولايات المتحدة إلى العالم - ، والقيمة الرئيسة لها لا تكمن في أنها تقرير مقدم إلى الكونجرس ؛ وإنما في كونها تعبر عن تحول أساسي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي السائد منذ الحرب العالمية الثانية ، فهي تمثل انقطاعاً عما سبق ، وأساس هذا الانقطاع



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

هو أن الولايات المتحدة تعرضت - وفي يقينها أنها تتعرض - للتهديد من دول تسميها الإدارة الأمريكية «دولاً مارقة»، وهي دول «قابل عددها للزيادة والنقصان، ولا سبيل لمعالجة هذا المروق إلا بضربة استباقية؛ لهذا نصّت الوثيقة على أن واجب الولايات المتحدة هو أن تعمل على تحقيق تفوّق عسكري دائم قادر على دحر الإرهاب من خلال «تدمير الخطر قبل أن يصل إلى حدودنا»، وتقول الوثيقة: إن الولايات المتحدة ستعمل مع الحلفاء لسحق شبكات الإرهاب، ومعاينة الدول التي تؤيد هذه الشبكات أو تدعمها، لكنها ستتحرّك بمفردها «عندما تقتضي ذلك مصالحنا ومسؤولياتنا الفريدة».

في المقدمة التي كتبها الرئيس الأمريكي للوثيقة؛ كرّر فيها فكرة «نهاية التاريخ»^(١) التي سبق للمفكر الأمريكي (الياباني الأصل) فرنسيس فوكوياما أن شرحها في كتابه، وخاصة حينما يقرر بوش أن «المعارك الكبرى التي دارت في القرن العشرين بين الحرية والشمول انتهت بنصر حاسم لقوى الحرية، وبروز نموذج واحد ودائم للنجاح القومي وعناصره، وهو الحرية والديمقراطية والمشروع الحر. ويمكن القول إنه في القرن الحادي والعشرين لن يتاح إلا للأمم التي تشارك بحماية حقوق الإنسان وضمان الحرية السياسية والاقتصادية أن تطلق إمكانات شعوبها وتضمن رخاءها في المستقبل». ويقول الرئيس بوش في مقدمة الوثيقة إن الولايات المتحدة تملك قوة عسكرية لا نظير لها، ونفوذاً اقتصادياً وسياسياً عظيماً، وأنها تسعى إلى تحقيق توازن في القوى لتأكيد الحرية الإنسانية؛ لهذا فهي - أي الولايات المتحدة - تدافع عن السلام من خلال حربها ضد الإرهاب والإرهابيين والحكام الطغاة.

تعترف الوثيقة بأن العدو «ليس نظاماً سياسياً مفرداً، وليس شخصاً، وليس ديناً، وليس أيديولوجية. إن العدو هو الإرهاب الذي هو العنف عن سبق إصرار وترصد، توجهه دوافع سياسية، وموجه ضد الأبرياء». وهذا العدو غامض الملامح؛ لذا فإن «الصراع ضد الإرهاب العالمي يختلف عن أي حرب أخرى دارت في التاريخ؛ لأن (الولايات المتحدة) ستحاربه على جبهات متعدّدة، فهو عدو يتصف بالمرَاوغة، وذلك في إطار زمني ممتد، والنصر سيتحقق من خلال التراكم المستمر للنجاحات، وبعضها ستمكن رؤيته، وبعضها لا تتمكن رؤيته... إن آلاف الإرهابيين لا يزالون يكوّنون خلايا في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا». أي أن «الإرهابيين» - حسب الوثيقة - موجودون في معظم أنحاء العالم، وهو ما يسوّغ للولايات المتحدة - حسب الوثيقة - أن تشنّ حربها ضدهم بغضّ النظر عن الحدود السياسية للدول. وفي ذلك تجاهل واضح لمبدأ سيادة الدولة الذي تريد الإمبراطورية الأمريكية أن تطيح به - مستخدمة في حربها ضد الإرهاب جميع عناصر القوة القومية والدولية؛ لهذا فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق التعاون مع المجتمع الدولي؛ غير أنها - حسب نص الوثيقة - لن تتردد في أن تتصرف بمفردها إذا اقتضت الضرورة ممارسة «حق الدفاع عن النفس» من خلال الضربات الاستباقية.

(١) فرنسيس فوكوياما: نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣ م.

أقامت الوثيقة إطاراً عاماً لـ «مبدأ بوش» مع خليط متنوع من المبادئ الأخرى، فهي قد دمجت المفهوم الجاكسوني بشأن المصالح القومية الأمريكية؛ بالوعد الويلسوني بشأن نشر القيم الأمريكية؛ بالمفهوم الكيسينجيري بشأن توازن قوى الدول العظمى في إطار الهيمنة الأمريكية.

وبالرغم من أن الوثيقة تعلن تمسكها بالعمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية؛ فإنها تمنح العمل العسكري الأمريكي الأولوية، وهذا ما قد يجعل «منظمة الأمم المتحدة» عديمة الجدوى، ويدفعها إلى مصير مشابه للمصير الذي واجهته «عصبة الأمم» في جنيف.

تعتبر الوثيقة المرجع الذي صيغت على أساسه «خريطة الطريق»، ففي الفصل الرابع منها، والذي يحمل عنوان «العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية»، يضع القضية الفلسطينية في صدر اهتماماته، وترى الوثيقة أن على الإدارة الأمريكية أن تلتزم بالمبادئ الآتية:

- ضرورة استثمار الوقت والموارد في بناء العلاقات والمؤسسات التي يمكن أن تساعد على إدارة الأزمات المحلية عند ظهورها.

- وضرورة تقدير القدرة الأمريكية على مساعدة الأطراف غير الراغبة أو غير المستعدة لمساعدة نفسها.

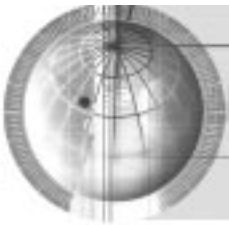
في ضوء هذين المبدأين؛ تقرّر الوثيقة خطورة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ بسبب ما يتضمنه - حسب قول الوثيقة - من معاناة إنسانية، وبسبب العلاقة الوثيقة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل.

يرى بعض محلّلي الوثيقة أن عصرًا جديدًا سيبدأ، وأن الثورة في الشؤون العسكرية سيتسع إطارها بناءً على فكرتين رئيسيتين؛ أولاهما: ظهور جيل جديد من الحروب لا تحكمه حالات محدّدة، يشنه خصم قد يكون بلا هوية أو انتماء لدولة. وثانيتهما: أن حروب المستقبل ستكون غير متماثلة، وهذا يعني ضرورة إعادة النظر في الأسلحة والمعدّات؛ مثل الطائرات المقاتلة التي أصبحت عديمة الفائدة، بالرغم من أن إحداها يكلف نحو مليار دولار، وكذلك المدمرات الحديثة التي تكلف مليارات الدولارات؛ مع العلم أن رجلين في قارب صغير استطاعا أن يقتلا ١٧ رجلاً من البحرية الأمريكية^(١).

إن خطر مبدأ الحرب الاستباقية إذ يلغي سيادة الدول؛ يكمن في أنه يعطي الفرصة لدولة احتلالية إجرامية (كإسرائيل) كي تقلّد الدولة العظمى في سلوكها، وتسعى إلى حلّ نزاعاتها الإقليمية ومشروعاتها التوسعية؛ بأن تغطي ادّعاءها بـ «حقّها» في شنّ ضربات وقائية. لقد مارست (إسرائيل) مفهوم الحرب الاستباقية منذ نشأتها، فقد شنّت حربها متواطئة مع فرنسا وإنكلترا ضد مصر (١٩٥٦م)؛ ثم قامت بحربها ضد مصر والأردن وسورية ولبنان (١٩٦٧م)، ثم غزت لبنان غير مرة (١٩٧٦ - ١٩٨٢م)، وتحت مظلة التحالف الدولي بقيادة الإدارة الأمريكية ضد الإرهاب؛ شنّت إسرائيل حربها الإبادة ضد الشعب الفلسطيني، فأعادت احتلال أرضه. وليس بعيداً أو مستغرباً أن تقوم (إسرائيل) بضربة استباقية ضد سورية^(٢) أو لبنان أو حزب الله أو ضد

(١) في إشارة إلى حادثة المدمرة «كول» في ميناء عدن، في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠م.

(٢) كما فعلت في عدوانها على موقع سوري قرب دمشق (عين الصحاب) في ١٠/٥/٢٠٠٣م.



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

هؤلاء جميعاً؛ معتمدة في ذلك على المفهوم الأمريكي لهذا النوع من الحروب، وعلى خلطها المتعمد، وتشاركها الإدارة الأمريكية في هذا!

و - الحرب على الإرهاب :

المشكلة الرئيسة تتمثل في موقف الإدارة الأمريكية من موضوعي : الإرهاب وتعريفه، والمقاومة الوطنية ضد الاحتلال . ففي الموضوع الأول (أي تعريف الإرهاب) لا تزال الإدارة الأمريكية تصرّ على ضرورة محاربة الإرهاب، في كل زمان وكل مكان، دون تحديد لماهيته وتعريف له، ودون تفريق بينه وبين أعمال المقاومة الوطنية ضد الاحتلال .

من المعروف أن منظمة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى؛ بذلت جهوداً واضحة منذ عام ١٩٧٢م لتناول موضوع الإرهاب، ولكن هذه الجهود لم تسفر، حتى الآن، عن الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب . وقد ارتبط موضوع الإرهاب بضرورة دراسة جذوره والأسباب الكامنة وراءه، وفي جميع الأحوال ثمة نوع من الإرهاب تقوم به الدولة نفسها (مثل شنّ الحروب الاحتلالية، وهو ما تقوم به القوات الأمريكية والبريطانية وغيرها في العراق، والحرب الإبادية التي تشنّها إسرائيل الصهيونية في فلسطين المحتلة) .

من الواضح إذن أن مكافحة الإرهاب تقتضي الاتفاق على ماهية الإرهاب وجوهره؛ بتعريفه تعريفاً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض، وخاصة فيما يتعلق بتفريقه عن أعمال المقاومة الوطنية ضدّ الاحتلال . وقد اشتدّ نشوء المشكلة وتكوّنها بعد أحداث ١١/٩/٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن، وبعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الحرب على الإرهاب في كلّ مكان وزمان، وقد شنت الإدارة الأمريكية الحرب على أفغانستان، ثم على العراق، وقد تشنها على غيرهما تحت شعار «الحرب على الإرهاب» .

ز - إكمال حرب الخليج الثانية :

اعتقدت الإدارة الأمريكية الحالية أن حرب الخليج الثانية (١٩٩١م) لم تبلغ نهايتها، من حيث إسقاط النظام العراقي القائم، وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وإزالة قوة عربية معارضة للصهيونية والكيان الإسرائيلي . ولهذا اعتقدت الإدارة الأمريكية الحالية أن عليها أن تكمل حرب الخليج الثانية حتى غايتها، وخاصة أن في الصراع العربي - الإسرائيلي مظاهر جديدة؛ أبرزها انتفاضة الشعب الفلسطيني ضدّ الاحتلال الإسرائيلي (٢٨/٩/٢٠٠٠م)، واختلال ميزان القوى لمصلحة (إسرائيل)، وغياب احتمالات تعديل ذلك الميزان أو تخفيف حدة الاختلال، وضرورة تسوية الصراع بمختلف جوانبه .

منذ أن أصدر مجلس الأمن قراره ذا الرقم ٦٦٠ في ٢/٨/١٩٩٠م، حتى قراره ذي الرقم ١٤٠٩ في ١٤/٥/٢٠٠٢م؛ بلغ عدد القرارات التي أصدرها المجلس تحت عنوان «الحالة بين العراق والكويت» تسعة



وخمسين قراراً، صدرت جميعها مستندة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان - من المادة ٣٩ حتى ٥٢)، باستثناء القرار ٦٨٨ الذي يخص شؤوناً عراقية داخلية.

وفي أثناء الأعوام ١٩٩٣م، ١٩٩٦م، ١٩٩٨م، ٢٠٠١م وقعت عدة اعتداءات على العراق، إضافة إلى حرب الخليج الثانية التي ابتدأت في ١٧/١/١٩٩١م واستمرت ٤٥ يوماً، أُلقي فيها ٨٨ ألف طن من القنابل؛ أي ما يعادل ٧ قنابل ذرية أمريكية من تلك القنابل التي أُلقيت على هيروشيما وناجازاكي في اليابان، واليورانيوم المنضب المحرم دولياً.

ونظراً إلى أن القوات العراقية خرجت من دولة الكويت في ٢٨/١/١٩٩١م؛ فقد كان يفترض بمجلس الأمن أن يلغي الحصار المفروض على العراق، وينهي العقوبات التي فرضها القرار ٦٦١، وفق ما جاء في القرار ٦٨٧ الصادر في ٣/٤/١٩٩١م.

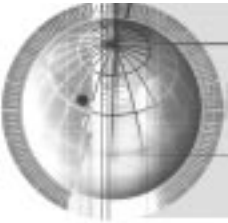
لقد بلغ مجموع الوفيات لدى الشعب العراقي منذ بداية الحصار حتى غاية شهر تموز / يوليو ٢٠٠٢م أكثر من ١٥١,٧٣٢,١، يشكّل عدد الأطفال دون سن الخامسة فيها ٧٨,٠٧٨ (أي أكثر من ٤١٪). أما وفيات الأطفال فوق سن الخامسة فقد بلغت ١١٠٧٣٠,١.

تأكّد بالوثائق أن اللجنة التي شكّلها مجلس الأمن بقراره ذي الرقم (٦٨٧) في ١٤/٥/١٩٩١م للتفتيش والتحقق والمراقبة على ملفّ الأسلحة المحظورة؛ قد رُسم لها أمريكياً أن تنحرف فتقوم بتجسّسات لمصلحة C.I.A والموساد الإسرائيلي، فقد سعت هذه اللجنة إلى تجريد العراق من قدراته العلمية والصناعية، سواء كانت برئاسة السويدي «رالف إيكوس» أو الأسترالي «ريتشارد بتلر»، وذلك منذ عام ١٩٩١م حتى غاية عام ١٩٩٨م. لقد بلغ عدد الفرق التفتيشية باسم هذه اللجنة ٢٧٦ فريقاً، والمستغرب أن مجلس الأمن، مدة هذه السنوات السبع، لم يُجر أيّ تقييم لعمل اللجنة!!

واصلت القيادتان الأمريكية والبريطانية، بعد وقف العمليّات العسكرية في ٢٨/٢/١٩٩١م، عدوانهما على العراق، حيث فرضتا منطقتي حظر للطيران^(١) شمالي خط العرض ٣٦ وجنوبي خط العرض ٣٣، ثم شتتا اعتداءات على العراق؛ كان أهمها في أيلول / سبتمبر ١٩٩٦م، وكانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨م.

تدخلت الإدارة الأمريكية في الشؤون الداخلية العراقية، فأعلن الرئيس الأمريكي في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨م ضرورة تغيير النظام العراقي، وركّز على المعارضة العراقية، وأصدر الكونجرس الأمريكي في تموز / يوليو ١٩٩٨م «قانون تحرير العراق»، مع العلم بأن مجلس الأمن لم يمنح أيّ تحويل قط للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق ولا للقيام بأيّ إجراء عسكري من هذا القبيل!

(١) أعلنت فرنسا خروجها من عملية فرض منطقتي الحظر في أيلول / سبتمبر ١٩٩٦م.



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

من المعروف أن مجلس الأمن أصدر القرار ذا الرقم ٩٨٦ في ١٤ نيسان / أبريل ١٩٩٥ م، وسمح بموجبه للعراق أن يبيع نفطاً بقيمة ملياري دولار (مليار دولار كل ٣ أشهر) لتمويل مشتريات إنسانية، إلا أن مذكرة للتفاهم بين الإدارتين الأمريكية والبريطانية أفرغت هذا البرنامج من صيغته الإنسانية، وقد توقف هذا القرار بعد احتلال القوات الأمريكية والبريطانية وغيرها للعراق، وبعد أن أصدر مجلس الأمن قراراً بذلك .

فقد العراق نسبة كبيرة من أطفاله ونسائه وشيوخه بسبب الحصار المفروض عليه، وكانت الإصابات بالسرطان إحدى الظواهر الناجمة عن هذا الحصار .

لقد نصّ القرار ٦٨٧ (١٩٩١م) في فقرته ١٤ على أنه «يلاحظ أن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق، والواردة في الفقرات من ٨ إلى ١٣، تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل، وجميع قذائف إصbalها، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية». وقد تعاون العراق مع اللجنة التي شكلها القرار ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ أحكام القرار ٦٨٧؛ في حين أن إسرائيل التي تملك أسلحة نووية - وهي تشكّل جزءاً جدّ مهم من أسلحة التدمير الشامل -؛ لم تنفذ الفقرة ١٤ من هذا القرار، ولم يصدر من المجلس أو من الأمين العام للأمم المتحدة ما يشير إلى ذلك، مع العلم بأن جميع الدول العربية قد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (١٩٦٨م)؛ في حين أن الكيان الصهيوني لم ينضمّ بعد إلى هذه المعاهدة .

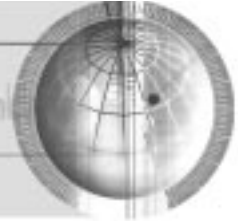
ثانياً: مدى شرعية الحرب على العراق (٢٠٠٣م):

لا ريب في أن الحرب العدوانية التي شنتها القوات الأمريكية والبريطانية على العراق (٢٠٠٣/٣/٢٠) - ٢٠٠٣/٤/٩م) قد خرجت على الشرعية الدولية والقانون الدولي، ففي ميثاق الأمم المتحدة - وهو الذي يجسّد الشرعية الدولية، ويُعدّ المصدر الأول للقانون الدولي - نصوص واضحة بشأن سيادة الدول واستقلالها، وبشأن حقّ استخدام السلاح . وحدّد حالتين فقط أباح فيهما حقّ استخدام السلاح : الحالة الأولى : هي حالة الدفاع الشرعي عن النفس (المادة ٥١ من الميثاق) . والحالة الثانية : تنحصر في إجراءات القمع المسلح التي يتّخذها مجلس الأمن (المادة ٤٢ من الميثاق) . ولم تتوافر هاتان الحالتان أو إحداهما فقط في الوضع العراقي ؛ لذا راحت الإدارة الأمريكية وإنكلترا تفسّران مصطلح «عواقب خطيرة» الوارد في الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٨/١١/٢٠٠٢م) على أنه يعني «الحرب» ؛ في حين أن الميثاق كله لم يتضمن مثل هذا المصطلح، وإنما تضمّن مصطلحات قانونية دقيقة، تعني أعمالاً محدّدة بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين . وحينما تبين للولايات المتحدة وإنكلترا زيف التفسير القانوني للقرار ١٤٤١ ؛ سعنا إلى استصدار قرار من مجلس الأمن شبيه بالقرار ٦٧٨ (١٩/١١/١٩٩٠م) الذي يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت - ما لم ينقذ العراق في ١٥/١/١٩٩١م القرارات المذكورة في مقدمة القرار - بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار (٦٦٠) الذي أصدره مجلس الأمن يوم ٢/٨/١٩٩٠م لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى





مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



نصابهما في المنطقة . ولكن مواقف فرنسا وألمانيا والصين وروسيا الاتحادية حدّت من رغبة الولايات المتحدة وإنكلترا في استصدار قرار جديد من مجلس الأمن . وحينما تأكدت الدولتان أن مجلس الأمن لن يصدر القرار المطلوب لاختلاف الحالة اختلافاً جذرياً عن الحالة السابقة - حيث كان العراق معتدياً في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠م)؛ في حين أنه في عام ٢٠٠٣م معتدي عليه - سحبنا مشروع القرار الذي قدّمناه إلى مجلس الأمن، وقرّرنا التمسك بتفسيرهما للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢م)، وهو تفسير يناقض بشكل واضح تفسير باقي أعضاء مجلس الأمن، سواء كانوا من ذوي العضوية الدائمة أو المؤقتة .

وهكذا شرّعت الإدارة الأمريكية وإنكلترا وبعض الدول المسائرة لهما، مثل إسبانيا، عدوانهما على العراق حتى تمّ لهما احتلاله . وعادت، بذلك بعض الدول - وعلى رأسها أقوى دولة في العالم الولايات المتحدة - إلى ممارسة المبدأ غير الأخلاقي في حلّ المنازعات الدولية، وهو العدوان بالقوة المسلحة، والذي خاضت البشرية حروباً كثيرة بسببه، كان آخرها الحرب العالمية الثانية .

ولعل الخطر الأول وراء هذا المبدأ غير الأخلاقي هو الكذب وتزييف الحقائق، فقد زعمت الإدارة الأمريكية وإنكلترا أن دافعهما إلى شنّ الحرب هو نزع أسلحة التدمير الشامل من العراق وإهارة النظام الحاكم فيه، وقد تبين كذب الدولتين فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل، فقد أثبتت تقارير اللجنة الدولية للتفتيش ولجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعشرات البعثات والوفود العلمية بعد احتلال العراق؛ خلوّ العراق من وجود أي نوع من أنواع أسلحة التدمير الشامل، إضافة إلى أن العراق لم يستخدم قط أي نوع من هذه الأسلحة طوال مدة الحرب، بل إن الولايات المتحدة كانت تستخدم، بإرادتها وبوعي مقصود، بعض الأسلحة المحظورة دولياً؛ مثل القنابل الانشطارية واليورانيوم المخضب .

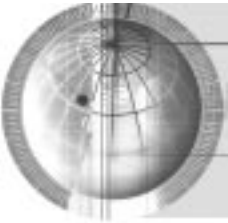
وعلى هذا؛ فنحن أمام حرب غير شرعية، وغير قانونية، ومنتهكة لميثاق الأمم المتحدة وإعلاناتها وقراراتها .

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية للوجود الأمريكي في العراق:

يمكن القول بأن الوجود الأمريكي في العراق هو وجود عسكري ومدني في الوقت نفسه، فقد عيّنت الإدارة الأمريكية الجنرال المتقاعد جاي غارنر ثم الدبلوماسي بول بريمر من بعده في منصب الحاكم العام للعراق، إلى جانب قوات احتلال من عدة دول، ولهذا يمكن القول بأن الوجود الأمريكي في العراق ذو شقين: مدني وعسكري، ولأن الشق الأول لا يمكن أن يعيش ويتحرك إلا بوجود الشق الثاني (أي العسكري)؛ فإن القول الفصل هو لقوات الاحتلال التي تتمحور حول القوات الأمريكية التي تشكّل صلب قوات الاحتلال وقوامها .

ونظراً إلى أن الأهداف الرئيسة للإدارة الأمريكية ولإسرائيل لم تتحقق بعد بشكل يرضي الإدارة الأمريكية





مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

وإسرائيل معاً؛ فإن خروج قوات الاحتلال من العراق يبدو، من وجهة النظر الاستراتيجية، بعيد الاحتمال. وعندما يتحقق أهم الأهداف الأمريكية والإسرائيلية من الاحتلال؛ فإن خروج القوات الأمريكية من العراق يصبح أمراً وارداً، ولهذا فإن سيناريوهات خروج قوات الاحتلال بتأثير ضربات المقاومة الوطنية العراقية - والتي يُنتظر أن تتصاعد وتشتد، حتى تصبح شوكة في حلق الاحتلال والاستعمار، فلا هو بقادر على بلعها، ولا هو بقادر على لفظها - ٢٧٣ يمكن أن تكون مرواحة بين ثلاثة أشكال:

- خروج قوات الاحتلال بقرار من مجلس الأمن.
- خروج قوات الاحتلال مرفق بحرب أهلية عراقية - عراقية، بعد اعتبار العراق منطلقاً لتحقيق الحد الأدنى من الأهداف الأمريكية والإسرائيلية.
- خروج قوات الاحتلال مع استمرار المقاومة الوطنية العراقية.

ففي الشكل الأول، كانت الولايات المتحدة ذهبت إلى مجلس الأمن مرتين محاولة استخدام المؤسسات الدولية في إطار الجهد الأمريكي، ولم تكن الإدارة الأمريكية راغبة قط في التخلي عن مسلكها أو تعديله من أجل الحصول على التأييد الدولي، ولهذا أصدر المجلس قراره ذا الرقم (١٤٤١) في ٨ / ١١ / ٢٠٠٢ م، وكانت الإدارة الأمريكية تسعى لدى مجلس الأمن من أجل استصدار قرار يعقب القرار ١٤٤١ للترخيص لها بشنّ الحرب على العراق - هي وبريطانيا -؛ بحجة امتلاك العراق لأسلحة تدمير شامل؛ إضافة إلى اتهام العراق بعلاقة بالإرهاب الدولي وخاصة مع تنظيم «القاعدة»، لكن مجلس الأمن لم يلب رغبة الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب تعارضها مع الشرعية الدولية؛ إذ وقفت فرنسا وألمانيا وروسيا الاتحادية والصين في مواجهة هذه الرغبة، وأعلنت أنها لا تستطيع الاشتراك في حرب لا تحظى بالشرعية الدولية.

استصدرت الولايات المتحدة، بعد أن أكملت احتلال العراق، من مجلس الأمن القرار ذا الرقم ١٤٨٣ في ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٣ م، وقد اعترف المجلس بسلطة «الاحتلال» في إدارة الشؤون العراقية، وجاءت الفقرة الثامنة من هذا القرار بشأن إشراك الأمم المتحدة غامضة مبهمة، لكن الأمم المتحدة لم تُعطِ الغطاء القانوني للولايات المتحدة بالتدخل العسكري ضد العراق؛ أي أنها لم تشرّع الاحتلال رغم اعترافها بالأمر الواقع، وهناك فرق أساسي بين الاعتراف بالأمر الواقع وبين الاعتراف القانوني، لذلك تسعى الولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية كي ترسل قوات دولية لحفظ الأمن في العراق لمشاركة قواتها وبإشرافها، كما سعت وتسعى حثيثاً لاستقدام قوات عربية وإسلامية.

تقول الإدارة الأمريكية إن هناك تحالفاً مؤلفاً من ٣١ دولة، أرسلت بمجموعها أكثر من ١٥ ألف جندي، فلبولونيا - مثلاً - ٢٠٠٠ جندي، ولسلفادور ٣٦٠ جندياً، ولكازاخستان ٢٧ جندياً، ولبريطانيا أكثر من ٢٤٠٠ جندي، وهناك بعض الدول التي أحجمت عن إشراك قوات منها في الغزو، مثل جميع الدول العربية، تركيا وباكستان، والهند، وغيرها.



من دلائل اعتماد الولايات المتحدة على العنصر العراقي ؛ تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق إلى ١٠٠ ألف بحلول شهر أيار / مايو ٢٠٠٤م، وقرار الحاكم الأمريكي للعراق رفع عدد رجال الشرطة العراقية من ٥٠ ألفاً إلى ٧٥ ألفاً، إلى جانب جيش عراقي مؤلف من ٤٠ ألف جندي . ومع ذلك ؛ فإن مجلس الحكم المحلي لا يتمتع بسلطة تمثيلية ، أو شخصية قانونية مستقلة تعطيه حق ممارسة السيادة ؛ لأن ذلك يخص سلطات الاحتلال .

لقد أكد القرار ١٤٨٣ (٢٢ / ٥ / ٢٠٠٣م) سيادة العراق وسلامة أراضيه الإقليمية ، وحق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية ، وإلزام سلطة الاحتلال بالعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات العلاقة ، وتعزيز دور الأمم المتحدة مع سلطة الاحتلال وشعب العراق لاستعادة وإنشاء مؤسساته الوطنية والمحلية اللازمة ؛ بما في ذلك قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دولياً .

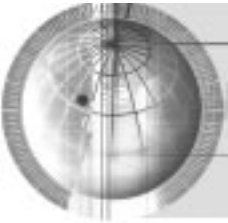
لقد أنطى الاحتلال مهمات السيادة مؤقتاً إلى قوات الاحتلال ، وذلك طبقاً لاتفاقيات لاهاي عام ١٩٠٧م وخاصة المواد من ٤٢ إلى ٥٦ ، واتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩م (الاتفاقية الرابعة) ، وخاصة المواد ٢٧ و ٣٤ و ٤٧ و ٦٨ . وهذه الاتفاقيات تتحدث بوضوح عن مسؤولية الاحتلال في ضمان أمن «الإقليم المحتل» ، وحماية أرواح السكان وممتلكاتهم ومعتقداتهم . لقد سلكت قوات الاحتلال في العراق سبلاً شتى لتتملص من التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي وجنيف ؛ بتجاوز النظام القانوني للاحتلال ، والتذرع بذرائع شتى .

ومع كل يوم يمر على احتلال القوات الأمريكية للعراق ؛ تتصاعد عمليات المقاومة الشعبية الوطنية العراقية كمّاً وكيفاً ، حتى وصلت إلى ما يقارب ٢٥ - ٣٠ عملية يومياً ، لقد استطاعت المقاومة الوطنية أن تظهر بمظهر «حرب استنزاف» ضد قوات الاحتلال ، ويزداد العجز الأمريكي عن مواجهة هذا الاستنزاف الذي يُرعب الرأي العام الأمريكي بشبح الحرب الفيتنامية ، وخاصة بعد أن تشكّلت المقاومة العراقية من عناصر من دول إسلامية عربية بهدف مقاتلة الأمريكيين ، حتى إن بعض المحللين الأمريكيين قدّروا عدد المنظمات الإسلامية العاملة الآن في العراق بنحو ١٥ منظمة^(١) ، بعضها ذات علاقة بتنظيم القاعدة .

وهكذا يبدو المظهر الأمريكي في العراق مرتدياً لباس أزمة استراتيجية ، شبيهة بعملية «التبت» (رأس السنة الفيتنامية) في عام ١٩٦٨م ؛ حينما هاجم الثوار الفيتناميون العاصمة «سايجون» و ٢٦ مدينة أخرى .

ثمة فوارق رئيسة بين المقاومة العراقية وبين الثورة الفيتنامية ، فقادة المقاومة الفيتنامية كانوا يمتلكون رؤية

(١) مجلة «الوسط» في ١٠ / ١١ / ٢٠٠٣م .



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

قومية اجتماعية وسياسية واضحة بشأن التحرير والبناء ؛ في حين أن قادة المقاومة العراقية لا يمتلكون هذه الرؤية المتكاملة . وفارق ثان هو أن جميع الفيتناميين كانوا مشتركين في جيش شعبي هو المقاومة الوطنية ؛ في حين أن المقاومة العراقية لم تستطع حتى الآن أن تجعل جميع أفراد الشعب العراقي يشترك في جيش المقاومة . ويمكننا القول بأن المقاومة العراقية لم تستطع حتى الآن أن ترسم نتائج معركتها ضد الاحتلال ؛ لأن نتائج هذه المعركة ستشكل الحدّ الفاصل بين استقلال منطقة المشرق العربي وبين استعمارها ، فإذا ما انتصر الاحتلال فسيعود المشرق العربي القهقري إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى وما قبل اتفاقية سايكس- بيكو ، وسيُعاد رسم خريطة المنطقة من جديد بإشراف إسرائيل . وإذا ما انتصرت المقاومة فستكون الإدارة الأمريكية مضطرة إلى أخذ التطلعات الوطنية والقومية للشعوب العربية في الاعتبار ، وستعيد النظر في إعطاء التغطية الدولية والإقليمية لسياسات إسرائيل التي كانت ترى فيها الإدارة الأمريكية أنها- أي الولايات المتحدة وإسرائيل- تخوض معركة واحدة ضد الإرهاب ، وخاصة أن الإدارة الأمريكية تستند إلى أن القوة هي الطريق الوحيدة إلى السلام ، وأن العرب يفهمون لغة واحدة هي لغة القوة ؛ ويعني هذا أن تهديد سورية- مثلاً- سيسمح لإسرائيل بتوسيع نفوذها ، سواء في سورية أو لبنان أو فلسطين .

وفي حين تدعو التيارات القومية والإسلامية العراقية إلى مؤتمر وطني يمهّد لعصيان مدني ما دام الاحتلال لم يضع لنفسه جدولاً زمنياً للخروج ؛ فمن الطبيعي ألا تقبل الإدارة الأمريكية ، وهي إدارة احتلال واستعمار ، بهذا الطلب ، وأن تصرّ على إدامة الاحتلال أطول فترة ممكنة ، وأن ترفض التخلي عن خيار الحلّ العسكري الاحتلالي المنفرد .

يمكن القول بأن الإدارة الأمريكية شعرت بخطئها ، فقررت نقل الصلاحيات إلى حكومة عراقية مؤقتة ، لتنتهي بذلك الاحتلال الأمريكي الرسمي للعراق ، وذلك في حزيران / يونيو ٢٠٠٤م ، وهذا الشعور بالخطأ يستند في الأساس إلى أن المشروع الأمريكي القاضي بتحويل العراق إلى ديمقراطية تحذئ في منطقة الشرق الأوسط ؛ كان مبنياً على مسلّمات وأسس خاطئة .

وهكذا فإن التحدي أمام الإدارة الأمريكية يتمثل في كيفية التوفيق بين السيطرة على الوضع الأمني المتفاقم ، وبين تسليم السلطات إلى هياكل ومجالس عراقية تتمتع بالمصداقية في أعين كثير من العراقيين . وحتى الآن تؤكد الإدارة الأمريكية ، بدءاً من رئيسها ، أنها لن تُرغم على الخروج من العراق بالقوة قبل أن تنجز مهامها ، وأن أيّ حكومة عراقية ستدخل في اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة ، يضمن بقاء قوات أمريكية في العراق فترة قد تكون طويلة نسبياً . والجدول الزمني لنقل السلطات السيادية والانتهاة من الدستور الدائم والانتخابات ستكون نهايته عام ٢٠٠٥م . وقد يكون هذا الجدول طموحاً ، وخاصة أن مفهوم «الفيدرالية»

ومفهوم «الديمقراطية» سيكونان جدّ معقّدين بعد أن أقامت الإدارة الأمريكية مجلس الحكم الانتقالي على أسس طائفية وعرقية ومذهبية؛ يصعب على من سيصوغ الدستور أن يوفّق بينها. في الوقت نفسه تدعو الأمم المتحدة إلى أن يكون لها القول الفصل في عملية إعادة بناء العراق، ولكن القوات الأمريكية والبريطانية التي قامت باحتلال العراق لا تريد أن تتنازل قط عن إعادة بناء العراق وفق الصورة التي اختزنتها الإدارة الأمريكية.

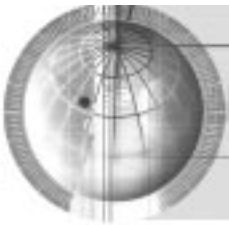
يتنبأ تقرير استخباري أمريكي أن الجماعات العراقية المناوئة للاحتلال ستسعى إلى شنّ حملة منسّقة في جميع أنحاء العراق، وحينذاك ستصبح المقاومة أكثر فعالية، وسيكون من الصعب القضاء الكلي عليها؛ لأنها ستحمل رسالة إلى الشعب العراقي مؤدّاهما أنها هي البديل عن الاحتلال؛ لكن ثمة خيار أمام قوات الاحتلال هو العمل على الخروج إلى داخل العراق عوضاً عن الخروج من العراق.

وهنا تستشعر الإدارة الأمريكية خطأها في حلّ الجيش العراقي، ولهذا؛ فمن المنتظر أن تصحّح الإدارة هذا الخطأ باستدعاء بعض الجنود وصغار الضباط للعمل من جديد في الجيش الجديد، ويعني هذا أن المرحلة المقبلة قد تشهد تكثيف الجهود الأمريكية لـ «عرقنة» الحرب؛ أي إلى تحويل الصراع إلى حرب داخلية عراقية - عراقية؛ على أن تقوم القوات الأمريكية بالخروج التدريجي من ساحات المواجهة إلى قواعد أمنة على أطراف المدن العراقية.

يذكرنا هذا بـ «مبدأ نيكسون» في إثر الحرب الفيتنامية، فقد ألزم هذا المبدأ صانع القرار الأمريكي بعدم توريط القوات الأمريكية في أي حرب خارج الأرض الأمريكية، فأصاب السياسة الأمريكية - يومذاك - بالانكماش، ودفع القيادة الأمريكية إلى ابتداء استراتيجية الحرب بالوكلاء، والبحث عن حلفاء إقليميين يتم تسليحهم وتجنيدهم للدفاع عن المصالح الأمريكية.

وفي جميع الأحوال؛ فإن الإدارة الأمريكية تجدد نفسها في العراق أمام عاملين؛ أولهما: تصاعد حدّة عمليات المقاومة، وتزايد الخسائر البشرية. وإذا كان الإعلام الأمريكي قد ثار إذ بلغ عدد القتلى الأمريكيين في فيتنام عشرات الألوف؛ فإن الإعلام الأمريكي نفسه، وكذلك العالمي، كانا مستعدين للإتيان بصور مختلفة لقتيل أمريكي واحد، ونقصد بذلك أن الإعلام، بسبب المعلومات المتدفقة عليه، قد يجعل من «الحبة قبة» فيمجد بطولات ذلك القتل. وثاني العاملين هو إنفاق الإدارة الأمريكية في إدارة الحرب على العراق على المستويين السياسي والعسكري، وهو ما يضاعف ردود الفعل المعارضة لاستمرار التورط الأمريكي في العراق، وخاصة أن الإدارة الأمريكية ما زالت تقوم المقاومة العراقية على أنها جماعات من «الإرهابيين» يتسلّلون عبر الحدود المحيطة بالعراق، متناسية - بقصد - أن المقاومة هي عراقية بطبيعتها وذات قاعدة شعبية.

لقد غزت الإدارة الأمريكية العراق ضمن مشروع سياسي ذي صفة كونية، وهو مشروع تكوين وفرض «إمبراطورية أمريكية» يقيم نظاماً عالمياً بديلاً للنظام العالمي ثنائي القطب، لقد ذهبت القوات الأمريكية إلى



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

العراق، أو بالأصح إلى منطقة الشرق الأوسط، لتُسقط النظام القائم في بغداد، وتأتي بنظام حكم جديد يكون مثلاً على الولاء للولايات المتحدة، ويسمح لها بتغيير معطيات المنطقة، وهذا لا ينفي أن يكون النفط وإسرائيل ركيزتين للهيمنة الأمريكية على المنطقة وعلى العالم.

ومن المنتظر ألا تسمح الإدارة الأمريكية بالخروج من العراق على حساب مشروعها السياسي؛ لأن استراتيجيتها في العراق والمنطقة مبنية على أساس القوة، ولأن القبول بمثل هذا التغيير يعني الإطاحة بالإدارة الأمريكية، ودحرجة رؤوس مَنْ يُسمَّون بـ «المحافظين الجدد»، وهم في الحقيقة صهيونيون متطرفون.

لقد حرص قرار مجلس الأمن ذو الرقم (١٥١١) في ١٦/١٠/٢٠٠٣م على تأكيد سيادة العراق وسلامة أراضيه، وهو مطلب شعبي عراقي وعربي وعالمي؛ بعد أن اكتفى المجلس في قراره ذي الرقم (١٥٠٠) في ٢٤/٨/٢٠٠٣م بالتعامل مع مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة دون الاعتراف بهما رسمياً؛ في حين أنه في قراره ذي الرقم (١٥١١) في ١٦/١٠/٢٠٠٣م تكتسب هاتان الهيئتان اعترافاً من المجلس الذي حدّد لمجلس الحكم، بالتعاون مع سلطة الاحتلال وممثل الأمين العام للأمم المتحدة، تاريخاً هو ١٥/١٢/٢٠٠٣م لصوغ دستور جديد للعراق وإجراء انتخابات ديمقراطية في ظلّه.

وإذا لم تتخلّ واشنطن عن دورها في العراق؛ فإن قرار مجلس الأمن يتحدث في غير فقرة (٤ فقرات) عن دور الأمم المتحدة؛ بحيث أصبح هذا الدور أكثر وضوحاً في مجالات الإعمار والتنمية والإغاثة وإنشاء المؤسسات المحلية الممكنة للشعب.

شمل القرار (١٥١١) تشكيل قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحّدة، ولكنه لا يشير صراحة إلى قيادة واشنطن لهذه القوة؛ مع تأكيد أهمية إنشاء قوة شرطة وقوات أمن عراقية للحفاظ على القانون والنظام والأمن ومحاربة الإرهاب؛ مع دعوة إلى الدول بمنع عبور «الإرهابيين» إلى العراق، ومنعهم من الحصول على الأسلحة والتمويل، وتأكيد تعزيز تعاون بلدان المنطقة ولا سيما جيران العراق.

ويُفهم من هذا القرار إقرار المجلس بشرعية الاحتلال - وإن لم يكن ذلك بشكل صريح - مع عدم وجود جدول زمني لإنهائه، ولحصول الشعب العراقي على مقاليد الحكم في بلادهم. وهذه هي المرة الأولى التي يحجب فيها مجلس الأمن موافقته على خوض حرب ضد دولة ثم يعود ويقرّ بنتائجها، ويعاون سلطة الاحتلال بإضفاء الشرعية عليها؛ إذ يحدّد للأمم المتحدة مهمات ومسؤوليات تكمل بها سلطة الاحتلال تحت اسم «سلطة التحالف»، ويضفي الشرعية على قوة الاحتلال تحت مظلة قوة متعددة الجنسيات يقرّر المجلس تشكيلها.

من المؤكد والمستغرب أن يضيف مجلس الأمن على قوات الاحتلال الشرعية الدولية، ولا بد له من أن يدرك دوره الذي حدّده له هذا القرار بعد تعديلات عدّة أدخلت عليه، وأن الأمن والاستقرار لن يعودا إلى



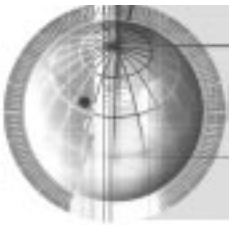
العراق إلا بعد أن تفي واشنطن بوعودها الكثيرة بأنها قامت بالحرب من أجل التحرير وليس من أجل الاحتلال . وإذا كان دور الأمم المتحدة قد ورد مجملاً في القرار (١٤٨٣) ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٣ م؛ فإنه ورد مفصلاً في القرار (١٥١١) ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٣ م، فهو في القرار الأول محدّد بأداء «دور حيوي» في الوضع الناشئ بعد الحرب ، ولكنه كان واضحاً في نصّه على أن «للسلطة» وحدها - أي سلطة الاحتلال - حقّ تقرير ما سيُسمح للأمم المتحدة بعمله ، وبذلك ضمنت الإدارة الأمريكية السيطرة المطلقة على الشعب العراقي ، مع العلم بأن نظام العقوبات - الذي ألغاه هذا القرار - الذي استمر ١٣ عاماً لم يعد بأي نفع قط على الشعب العراقي .

وإلى جانب هذه القرارات التي استصدرتها الإدارة الأمريكية من مجلس الأمن ؛ بدأت الإدارة الأمريكية بإدخال تطويرات على استراتيجيتها التي تتخذها في العراق ، وخاصة بعد نشوء مقاومة وطنية عراقية متصاعدة ، وهذه التطويرات التي تنفذها الإدارة الأمريكية تتمّ بطريقة مدروسة ، فمنذ بدء الاحتلال وحتى ١٠ / ١١ / ٢٠٠٣ م أعلن سقوط حوالي ١٤٠ قتيلاً أمريكياً من أصل ١٣٠ ألف جندي ، وهذه النسبة تشكّل نحو ٧٦,١٠٪ ، وهي نسبة أقل مما هو مسموح به في عمليات التدريب والمناورات ، يضاف إلى ذلك أن الجيش الأمريكي جيش محترف ؛ أي أنه تعاقد ، حيث يتمّ توقيع تعاقد مع المتطوع نظير مبالغ يتقاضاها هو - أو ورثته - في حال عجزه أو مماته بسبب من الأسباب .

وفي جميع الأحوال ؛ فإن التطورات الحديثة - التغيّرات - تشير إلى أن الإدارة الأمريكية تبحث عن خطة مقبولة لخروج قواتها بسبب اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ م ، وخروج القوات يعني لدئ الإدارة الأمريكية : إلغاء المقاومة الوطنية العراقية إلغاء تاماً ، وترك الحرب الأهلية في العراق تأخذ مداها ، مع خروج القوات الأمريكية إلى أطراف المدن العراقية ؛ بحيث لا تتعرّض هذه القوات لأعمال المقاومة ، والتي يُترك للقوات العراقية (الشرطة والجيش) أمر معالجتها ومواجهتها بشكل يعيد الاستقرار والأمن إلى العراق ، ويعني هذا العودة إلى «عرقنة» الحرب كما كانت الحالة في فيتنام حين قرر الرئيس نيكسون «فتنة حرب فيتنام» .

تنوي الإدارة الأمريكية إعادة إنشاء الجيش العراقي ؛ بحيث يصبح عدده في عام ٢٠٠٤ م أكثر من ٢٠٠ ألف جندي^(١) . وهم الآن حوالي ١٠٠ ألف يتلقّون تدريبات مكثّفة إلى جانب رجال الشرطة الذين يجري تكوينهم .

(١) من تصريح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ، جريدة الاتحاد الظبانية في ١٨ / ١١ / ٢٠٠٣ م .



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف الصراع

رابعاً: إمكانية تأثير القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية في قضية الاحتلال الأمريكي للعراق:

يمكن القول بأن نظريات ورؤى كثيرة برزت في هذا الإطار، مثل «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»^(١)، و«صدام الحضارات» لصموئيل هنتنغتون^(٢). والنظريتان مشتقتان، في واقع الأمر، من أفكار الدارونية الاجتماعية القائمة على أساس أن الصراع هو أصل الحياة، وأن البقاء للأصلح، وهما تحاولان تفسير المتغيرات في النظام العالمي في إطار توجيه سياسي يقدم رؤى انتقائية لتلك المتغيرات، في حين أن البحث يفترض أن هذه المتغيرات توفّر مجالاً للتداول بين الحضارات، ففي إثر حدوث تلك المتغيرات، وبخاصة المذهب العسكري الأمريكي الجديد؛ ظهرت ثلاثة تيارات لتفسيرها:

١ - التيار الأول: يعلن انتصار الحضارة الغربية بمحتواها الأمريكي، حيث ينتهي التاريخ.

٢ - التيار الثاني: يجعل التصارع بين الحضارات هو الشكل الأعم في المستقبل.

٣ - التيار الثالث: يدعو إلى قيام حضارة إنسانية جديدة أساسها الحوار والتسامح؛ باعتبار ذلك الوسيلة الكفيلة لإنهاء جميع أشكال وأسباب الصراعات المسلحة، وهذا هو دور القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية، وبخاصة تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق، وهو دور يسعى إلى رفض الاحتلال وممارسة هذا الرفض بدعم المقاومة الوطنية العراقية بمختلف الوسائل، ويسعى في الوقت نفسه إلى توضيح ضرورات الحوار والتسامح بين الحضارات، فالإسلام حثّ على كل ما من شأنه التقدم، وقد تمثلت إسهامات الحضارة الإسلامية في بناء الحضارة الإنسانية في مجالات كثيرة، ثم أخذ دور هذه الحضارة يتقلص حتى ضعف تأثيرها في المشاركة والبناء.

ولقد تكونت، على مدار التاريخ، حضارات كثيرة، انقرض بعضها، ولا يزال بعضها الآخر يُعطي ويُثمر، ومنذ أن تكونت الحضارات نشأت بينها مناطق احتكاك، وعلى تخوم هذه المناطق اصطدمت بعض الحضارات. وحملت كل حضارة ميزات خاصة ملازمة لها، وهكذا شهدت الحضارات أنماطاً عدة من العلاقة فيما بينها، راوحت بين التأثير والتأثر المتبادلين، وتمثلت في وسائل سلمية ووسائل عنيفة. وإذا كانت أسباب الصراع بين الحضارات متوافرة؛ فإن موجبات التواصل ودوافع الحوار لا تقل أهمية عن سابقتها، إن لم تفقها مكانة وتأثيراً. وفي هذا السياق جاء إعلان طهران (٥/٥/١٩٩٩م) الذي أصدرته دول منظمة المؤتمر الإسلامي؛ داعية فيه إلى حوار الحضارات على أساس أن الإسلام لا يعادي أي شعب ولا يدعو إلى الانغلاق.

(١) انظر: The End of History and the Last man. New York, Free Press 1992. ترجمة: قاسم شاهين الشابي، مراجعة: مطاع صفدي، مركز الاتحاد القومي، بيروت ١٩٩٣م. وله ترجمة أخرى لحسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣م.

(٢) انظر: Samuel P. Huntington: The clash of civilization and The remaking of world order. New York, Simon and Schuster.



لا ريب في أن حوار الحضارات قديم، وجِدته تأتي وليدة الظروف الدولية التي نشأت في عصر ما بعد الحرب الباردة، ولم تكن نتيجة المبادئ التي تضمنتها «إعلان المبادئ للتعاون الثقافي الدولي» الذي أصدرته اليونسكو في عام ١٩٦٦م، فقد استمرّ العالم في سيره الحضاري المهيمن عليه من قبل جهة واحدة، هي الحضارة الغربية، فهي الأكثر تطوراً اقتصادياً وعلمياً وتقنياً (تكنولوجياً) وثقافياً، وصناعياً، ونشرت ثقافتها ومفهوماتها وقيمها وسلعها وأنماط حياتها على غيرها من الحضارات. وهكذا أخذت الحضارة الغربية، وبخاصة جانبها الأمريكي، ترفع وتيرة هجمتها بعد أن زال من دربها بعض العوائق التي كانت تقف في وجهها في عصر الحرب الباردة. وعلى هذا؛ فإن القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية تواجه خطر الهيمنة الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية سواء في العراق، أو ربيبتها إسرائيل في فلسطين. وهذه الهيمنة متنوعة الجوانب، فهي عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية وتقنية وعلمية. وعلى هذا؛ فإن المهمة الرئيسة لحوار الحضارات أن يتصدى لهذه الهيمنة؛ لأن هذا التصدي سيرد على محاولات تهميش بعض الشعوب والأمم باصطناع مسوغات مختلفة، فالإسلام يقرّر أن العالم الإنساني يجب أن يتبلور من خلال تعاون بني البشر، وليس عبر تسلط بعضهم على بعض.

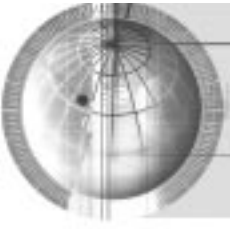
لم يعد حوار الحضارات مجرد مبادرة يؤخذ بها أو لا يؤخذ بها؛ وإنما غدا ضرورة تفرض ذاتها، إذا ما اعتبرنا الإنسانية هدف كل عمل جماعي، وخاصة بعد عصر ما بعد الحرب الباردة، فالتحاور بين الحضارات تحاور مؤسس على التفاعل من موقع الاستقلال، مع التمييز بين المشترك الإنساني العام والخصوصيات الحضارية، وثمة شواهد كثيرة في الأدبيات الغربية تشير إلى وجود أزمة حضارية غربية^(١).

لقد جاء شعار «صدام الحضارات» محاولة من أجل تحديد عناصر حالة عالمية حملت اسم «ما بعد الحرب الباردة». هنتنغتون هذا يركّز على الحضارة الإسلامية؛ لأنه ينتمي إلى فئة المتوجّسين مما يسمّونه «الخطر الإسلامي»، ويرى أن الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية تهددان الحضارة الغربية؛ لهذا فإن الصراع يجب أن يكون ضدهما. وهكذا تنشأ فكرة مفادها إحلال عدو مكان محاربة الشيوعية؛ بعد أن ذبلت مع انهيار الاتحاد السوفيتي ومعسكره.

ومن المعروف أنه ليس في التاريخ حضارة كالحضارة الغربية المعاصرة وصلت إلى إنجازات جدّ كثيرة في جميع مجالات الحياة البشرية، ويبقى السؤال التالي وارداً: هل حققت هذه الحضارة السعادة للإنسان؟

ثمة توجه بين مفكرّي هذه الحضارة يعترف بأن الحضارة الإنسانية وفّرت للإنسان راحة الجسم، ولكنها لم توفر له راحة النفس، وسرّ ما يعانيه أناس هذه الحضارة أنهم أجسام بلا روح، ومن الطبيعي أن تعجز الحضارة

(١) انظر سرداً لبعض تلك الأدبيات في: نخبة من الباحثين: الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد، مركز البحوث والدراسات، دولة قطر، ٢٠٠٠، من ١٨٢ - ١٨٣.



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

الغربية عن إسعاد البشرية بعد أن تبلورت فيها النزعة الاستعمارية، واحتاجت إلى مشروع ثقافي وسياسي يسوّغ تلك النزعة ويخدمها، وإذ ذاك بدأ الخلل في علاقة الحضارات فيما بينها، أي في الحوار، وبخاصة بعد أن تجسّد المشروع الثقافي والسياسي في عدة حركات، منها حركات الاستشراق والتبشير والتنصير، وكان المبشر يأتي أولاً، ثم التاجر، وفي إثرهما تأتي البارجة والتنصير^(١).

ويبدو أن الدعوى التي يروّجها أنصار «صدام الحضارات» قد طُرحت على أنها «صدّامات لا يمكن تحاشيها... إن حرب الحضارات المتنبأ بها قد بدأت بالفعل في عقول الغربيين قبل ذلك بوقت طويل»^(٢)؛ لذلك فإن العدوانيّة لا تكمن في غرضون الحضارة الإسلامية، وإنما تترسخ في جذور الحضارة الغربية. ومن أبرز معالمها في الوقت الراهن احتلال القوات الأمريكية والبريطانية للعراق، ودعم الإدارة الأمريكية المستمر المنحاز لإسرائيل واحتلالها، وذلك التدخل المستمر للإدارة الأمريكية في شؤون معظم الدول الإسلامية، ويفهم من سياق هذا الاحتلال وهذا التدخل أن التهديد الغربي ضد الإسلام والمسلمين لا يزال قائماً ومستمراً. إن ما يجري في بعض مواضع العالم الإسلامي، مثل العراق وفلسطين، ليس سوى صورة أخرى من صور أعمال محاكم «التفتيش»، تقوم بها أقوى دولة في العالم المعاصر، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فمن الطبيعي أن تتعرض العولمة والهيمنة، وهما سلاحا الحضارة الغربية في الوقت الراهن، لحملة فكرية شديدة من أهل الغرب أنفسهم، وبخاصة من الجناح الأوروبي من هذه الحضارة.

وينسب أهل الحضارة الغربية إلى أبناء الحضارة الإسلامية أنهم أبناء عنف وإرهاب، دون النظر إلى الفارق الجوهرية الذي يفصل بين مقاومة الاحتلال والاستعمار وبين الإرهاب، وهو فارق يسعى الإعلام الغربي - بصورة عامة - إلى طمسه أو تجاوزه، وذلك بأن ينسب إلى جوهر الحضارة الإسلامية - وليس إلى موقف بعض أبنائها - العنف والإرهاب، وتناست هذه الأجهزة - عن قصد - أن الحضارة الإسلامية عرفت بعض الفرق المتطرفة في العنف، وعرفت - في الوقت نفسه - فرقاً أخرى متطرفة في السلام والتسامح.

بعد تلمّس معالم القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية وأزماتها؛ هل يمكن الحديث عن حوار الحضارات بمعزل عن علاقات القوة والهيمنة في العالم الراهن، وخاصة بعد احتلال القوات الأمريكية وغيرها للعراق؟ وهل يمكن أن يكون التحوار متكافئاً بين أطراف غير متكافئة، أو بالأصح بين طرفين غير متكافئين، وإذا كان منطق العلاقات بين الدول والشعوب هو منطق المصالح الاقتصادية والسياسية وهو الذي يحرك هذه العلاقات؛ فإلى أي درجة يمكن طي هذا المنطق أو تحييده ليكون التحوار أكثر جدوى في بناء وإثراء الحضارة الإنسانية؟

لا شك في أن الصراع من أجل القوة والنفوذ هو أحد أهم الأسس التي تأسست عليها معظم الحروب التي

(١) عمر فروخ ومصطفى الخالد: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٧٠م، ص ١٧٠.

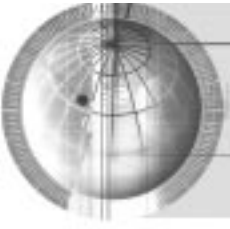
(٢) المستشرق الألماني: جيرنوت روتر: الإسلام والغرب... الحوار المفقود. جريدة الحياة، لندن، ٧/٩/١٩٩٩م.



عاشتها الإنسانية، إن استعراضاً سريعاً لأهم الحروب والنزاعات التي عاشها عالم القرن العشرين يوضح أن أبرز تلك الحروب والنزاعات لم تكن صراعات حضارية؛ أي بين دول تنتمي إلى حضارات مختلفة، وإنما كانت داخل الحضارات نفسها، وكمثل على ذلك نذكر الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحروب التطهير التي قام بها هتلر وستالين، والحروب القبلية في إفريقيا. أما بعد أحداث ١١/٩/٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن؛ فشهدنا، في القرن الحادي والعشرين، نزوعاً نحو الصراعات بين الحضارات نفسها، أو شكلاً من أشكال العودة إلى صراعات ما قبل القرن العشرين. إن إنشاء «الإمبراطورية الأمريكية» في هذا القرن واحتلال القوات الأمريكية وغيرها للعراق، ووضع اليد الأمريكية على النفط العربي، وحماية الإدارة الأمريكية لاحتلال إسرائيل واعتداءاتها؛ تعيدنا إلى ما قبل القرن العشرين، وتحديدًا إلى القرون: السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وفي رأي بعض المفكرين الإسلاميين يعيدنا إلى ما قبل ذلك، مثل التذكير بالحروب الصليبية^(١)؛ ذلك التذكير الذي بدأه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بالإشارة إلى تلك الحروب في خطابه في الشهر الأول من عام ٢٠٠٢م. وبالرغم من أن أركان الإدارة الأمريكية أشاروا إلى «زلة لسان» و«خطيئة غير مقصودة»؛ فإن هذا التعبير يعتمل في فكر ذلك الرئيس وأركانه، وخاصة أن الرئيس بوش أطلق هذا التعبير عند بداية حربه في أفغانستان، وقد بدأ استعماله أخيراً في حملة بوش الانتخابية.

يضاف إلى ذلك أن فرانسيس فوكوياما صاحب كتاب «نهاية التاريخ» كان قد كتب في ١٥/٤/٢٠٠٣م - أي بعد انتهاء احتلال العراق -: «إن الولايات المتحدة قد استعرضت قواتها في العراق فوصلت إلى ذروة قوتها، ويتعين عليها أن تنتهز فرصة هذا الموقف القوي المتفرد... فلا يجب عليها أن توسع إمبراطوريتها كما يطالب البعض، بل على العكس، يجب أن انسحب ونتهز فرصة النصر لسحب قواتنا العسكرية في الخليج منذ ١٩٩١م،... إن انسحاب قواتنا سيوضح للعرب أن الولايات المتحدة لم تأت إلى المنطقة لتغزوها... إننا نزعّم أننا ندافع عن الديمقراطية. إن انسحاب قواتنا بعد ١١/٩/٢٠٠١م كان سيبدو انهزاماً. أما اليوم فسينظر إليه كأنه كرم وشهادة من جانبنا». لقد اعتبرت مقالة فوكوياما هذه في منزلة الرد على «زلة لسان» الرئيس الأمريكي؛ بحيث انتقلت العلاقة بين الحضارتين الإسلامية والغربية، في المرحلة الراهنة، إلى نوع من الصراع المتجسد في ظاهرتين: أولاهما الانحياز المطلق «الآلي» للإدارة الأمريكية في كل ما يتعلق بإسرائيل؛ بحيث بدت الإدارة الأمريكية حامية لإسرائيل في الأمم المتحدة، ومؤيدة لسياسات إسرائيل في احتلالها واعتداءاتها وحربها الإبادة ضد الشعب الفلسطيني. والظاهرة الثانية هي هيمنة الولايات المتحدة على وسائل الحضارة الغربية؛ بحيث أنها فرضت على تلك الحضارة وعلى العالم نسقاً معيناً من النظام السياسي والقيم الحضارية، فالإدارة الأمريكية تسعى إلى تفكيك القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية واستبدال ركائز غربية بها، ومن أجل

(١) نذكر، في هذه المناسبة، كتاب الأستاذة الدكتورة زينب بنت عبد العزيز: حرب صليبية بكل المقاييس، دار الكتاب العربي في دمشق والقاهرة، ٢٠٠٣م.



مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



ملف العراق

التمهيد لهذا الهدف، وتحت دعوى «محاربة الإرهاب»؛ استخدمت الإدارة الأمريكية الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية الناجمة عن احتلال قواتها العراق ومن قبلها أفغانستان.

وعلى هذا يمكن القول اليوم بأن القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية هي في وضع دفاعي، ولم يتحقق لها بعد القدرة على مواجهة هذا التحدي، وعلى صوغ مبادرات تردّ بها على الهجمة الحضارية الغربية، وبخاصة في جناحها الأمريكي، ولكن هذا لا ينفي وجود صحوة لدى تلك القوى، تتمثل في العودة إلى مكّون الحضارة الإسلامية، وهو الإسلام. ولعل الشكل المتشدّد الذي تتخذه هذه الصحوة هو أحد التعابير المتسقة مع طبيعة المرحلة الراهنة ومع الحالة الإسلامية الداخلية. وإذا كانت الصحوة الإسلامية متجسّدة اليوم في العودة إلى مكّون الحضارة الإسلامية، وهو الإسلام؛ فإن بناء مشروع حضاري للمستقبل الإنساني يحتاج إلى إبداعات وإنجازات علمية تجعل من المسلمين ومن القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية قوة قادرة على الإسهام في بناء الحضارة الإنسانية؛ إسهاماً مشاركاً معترفاً بالحضارات الأخرى ومقدّراً مساهماتها.

لهذا فإن القول بأن القرن الحادي والعشرين لن يشهد صراعاً بين الحضارتين الإسلامية والغربية؛ قول يستند إلى واقع التاريخ، بالرغم من محاولات العولمة ومساعدتها، والهيمنة وحفظها، و«زلاّت اللسان» وما خلفها، ويستند هذا الادّعاء - القول - إلى الركيزتين التاليتين:

١ - تميّز القرن الحادي والعشرين بأنه عصر ثورة المعلومات والاتصالات والتقانات، وهذا الإدراك دعا الأمم المتحدة إلى اعتبار عام ٢٠٠١م عام الحوار بين الحضارات.

٢ - إذا كانت الأصوات التي تروّج أطروحة «صدام الحضارات» قد وجدت أصداء في الشرق والغرب؛ فإن هناك أصواتاً مضادة رفضت بشدّة تلك الأطروحة.

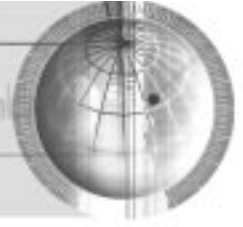
ويعتبر أنصار النظام العالمي الراهن، وبخاصة جناحه الأمريكي، القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية عدواً، ويزخر الفكر الغربي بأدبيات كثيرة ومتنوّعة في هذا المجال، إلى جانب أجهزة الإعلام الكثيرة، ويتبيّن من هذه الأدبيات والأجهزة، ومن كتابات المستشرقين المنحازين إلى الاستعمار والهيمنة، أنها تقوّم الإسلام على أنه ليس مجرد دين؛ وإنما هو حضارة متكاملة بنيت تحت مظلة هذا الدين. ويمكن القول بأن هناك مدرستين تريان في الإسلام «عدواً»، وفي القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية عدواً تجب مقاومته، وتردّ المدرسة الأولى الحالة القائمة على أساس «العداوة» إلى الماضي الاستعماري والطبيعة الإمبريالية للغرب، وبخاصة الإدارة الأمريكية الحالية، في حين تردّ المدرسة الثانية حالة العداء القائم بين الحضارتين الإسلامية والغربية إلى خصائص تكمن في الثقافة الإسلامية.

ثمة نقطة جوهرية؛ هي أن التناقض والاختلاف بين الحضارتين الإسلامية والغربية لا يبنيان على أساس الاختلاف بين الإسلام والمسيحية، وإنما يبنيان على أساس التناقض والاختلاف بين الحضارتين الإسلامية





مستقبل الوجود الأمريكي في العراق



والغربية، وهذا يعني أن نقطة الانطلاق تتمثل في كتلتين ثقافيتين؛ تُسمّى الأولى باسم دينها، والثانية باسم موقعها الجغرافي، وهكذا يتم التحوار على مستويين مختلفين. ومن هنا ينبع سوء التفاهم الذي يزداد حدة حينما ينظر الغرب، وبخاصة جناحه الأمريكي، إلى حركات التحرر الوطني من الاحتلال والاستعمار والهيمنة على أنها «أعمال إرهابية».

ولا نغالي إذا قلنا إن تصورات الغرب العدائية تجاه الإسلام والمسلمين تبلغ من العمر أكثر من ألف عام، ولهذا ليس ثمة شك في أن الحضارة الغربية تسعى إلى تفتيت القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية، وفي ذلك أدبيات وشواهد كثيرة، وبذلك غدت هاتان الحضارتان، الإسلامية والغربية، بسبب بعض أبناء الحضارة الغربية، وبخاصة جناحها الأمريكي، في حالة تصادم، معلن حيناً، وخفي في معظم الأحيان، وليس أمر زرع إسرائيل وفرض وجودها في قلب العالم الإسلامي سوى أحد الأدلة على ذلك.

ومن الملاحظ أن الحضارة الغربية بوسيلتها الحديثة «العولمة»؛ تسعى إلى تفتيت التجمعات الإسلامية؛ بقصد إعادة بنائها وفق النموذج الغربي، وبخاصة جناحه الأمريكي، ومن هنا جاءت الهيمنة الأمريكية على أزمة النظام العالمي الجديد؛ في مسعى إلى قيادته والسيطرة عليه.

يمكن القول بأن الحضارة الإسلامية هي كل ما أنتجته الشعوب الإسلامية والقوى الفاعلة فيها من إبداعات ومبتكرات، عبّرت عن نفسها في صور مادية ومعنوية وعقلية، وهي تشمل كل ألوان وأنواع العمارة والآداب والعلوم والفلسفة والفنون وغيرها من المظاهر الحضارية. وقد تعرّضت هذه الحضارة، وكذلك القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية - ولا تزال - لحمولات متتابة ومختلفة من التشويه؛ كأن يُتهم المسلمون، أو بعضهم، بالعنف والإرهاب، وخاصة حينما يتصدّى الشعب الفلسطيني المسلم للاحتلال الإسرائيلي وآلته الطاغية، ويتصدّى الشعب العراقي المسلم للاحتلال الأمريكي، وتتصدّى الشعوب المسلمة للدعم الأمريكي لقوات الاحتلال الصهيوني.

